تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 675 | عدد الصفحات 28

محافظ استثمارية بإدارة العملاء من نافذة الوسطاء

2.155 مليار سيولة الأفراد في 5 أشهر تنظيمها يرسخ مؤسسية البورصة

في ضوء التطور الذي يشهده السوق والرغبة المتزامنة من الشركات في تطوير أعمالها وتنويع مصادر إيرادتها، أطلقت شركات وساطة مرخص لها خدمة مدير محفظة استثمار بشكل عملي على العملاء.

مصدر استثماري قال في تصريح خاص أنه دشن محفظة استثمار رسمياً في شركة التجاري للوساطة، وهي عبارة عن محفظة بإدارة العميل، ووفقاً للمصدر تعتبر التجاري للوساطة الشركة الوحيدة التي تتيح الخدمة حالياً.

وتعتبر خدمة المحافظ الاستثمارية بإدارة العميل واحدة من الخطوات الذكية التي بادرت فيها الشركة مبكراً وأتاحتها للعملاء، حيث أن تلك الخدمة ستعزز من ولاء العميل للشركة.

من المنتظر أن تبادر باقي شركات القطاع تدريجياً بإتاحة تلك الخدمات للعملاء في ظل التنافس الشديد الذي يشهده القطاع.

جدير ذكره أن مصادر استثمارية توقعت أن يكون لبادرة تدشين المحافظ الاستثمارية بإدارة العميل من نافذة قطاع الوساطة أثار إيجابية على السوق، خصوصاً في ظل المرونة والخدمات التي يمكن أن يحظى بها العميل.

أيضاً زيادة السيولة المنظمة الموجهة للسوق، حيث أنه مع دخول منافسين جدد في أي قطاع يعيد إحياء النشاط ويحفز المستثمرين، إذ أنه من الملاحظ أن المحافظ الاستثمارية مؤخراً تراجع دورها كقوة مؤثرة، حيث بلغت قيمة تعاملاتها من بداية العام وحتى نهاية مايو 213.6 مليون دينار كويتي فقط، مقارنة مع حجم تعاملات للأفراد بما قيمته 2.155 مليار دينار كويتي، وبالتالي تنظيم كتلة السيولة الضخمة العائدة للأفراد ستحولها تدريجياً إلى قوة استثمارية رشيدة بدلاً من سيولة مضاربية، ما يمكن معه أن ترتفع مؤسسية السوق إجمالاً على المدى البعيد، ويتغلب الجانب الاستثماري طويل الأجل، فضلاً عن أن المحافظ الاستثمارية ستكون أكثر تأهيلاً للتعامل على الأدوات الاستثمارية الجديدة، بالإضافة إلى إمكانية استفادتها "كمحفظة" من التعامل بالهامش، خصوصاً وأن الشركات تميل نحو تقديم الخدمات لأصحاب التوجهات الإستثمارية المحترفة التي يغلب عليها الصبغة المؤسسية سلوكياً.

الصفقات الخاصة والمتفق عليها خارج التقييم في «الوساطة»!!

ملف تقييم شركات الوساطة حسب القيمة يجب أن يشمل كل التعاملات التي تتم دون استثناء، حيث تذكر مصادر أن حجم تعاملات الصفقات الخاصة والمتفق عليها يتم استبعاده من حسابات التقييم التراتبي على أساس القيمة.

مثلما تحتسب تداولات صانع السوق ضمن ترتيبات القيمة، على الرغم من أن أغلبية إيراداتها تذهب مباشرة لصانع السوق، يجب أن تحتسب كل التعاملات التي تتم دون استثناء.

هناك جولة ترتيب أوضاع يحتاجها القطاع، بعضها يخص شفافية البيانات المالية ونشرها.

دار الاستثمار: الدائنون يترقبون قرار قاضي الإفلاس على الخطة

يترقب دائني دار الاستثمار صدور قرار قاضي الإفلاس خلال يونيو الحالي، والمتعلق بالموافقة على التسويات النهائية.

وكان مجلس الأمناء برئاسة الدكتور على العويد قد قدم الخطة إلى قاضي الإفلاس بعد عرضها والتصويت عليها من قبل الدائنين، وبالتبعية الحصول على الموافقات بالنسبة المؤية اللازمة للخطة وفق قانون الإفلاس.

ملف "الدار" يعد من أعقد الملفات الشائكة والمتشعبة التي لا تزال قائمة من ذيول أزمة 2008 حتى الآن، أي ما يزيد عن 17 عاماً تقريباً.

صفقة أسهم البنك سقفها 0.57%

أسهم البنك المنتظر الإعلان عن بيعها من طرف لطرف ذو صلة لن تتخطى 0.57% تقريباً، أي أن سقفها 10 ملايين سهم فقط.

العملية تعتبر من الخيارات المتاحة لدى الشركة العقارية لتوفير سيولة بدلاً من الاقتراض بهامش فائدة.

كلمة:

شركة جديدة على الطريق!!

الجدية في معالجة التعثر وإطفاء الخسائر لا تحتاج موارية أو تمديد مهل واستهلاك وقت قانوني.

المكتوب باين من عنوانه والمجموعة التي تدير الكيان لا تملك لا أغلبية ولا حصص تؤهلها أساساً للإدارة، ولا يوجد أي إفصاح واحد ولو بنسبة 5%، فمن هو راعي الشركة والمالك الرئيسي؟

منازعات الأوراق المالية للمتضررين الأفراد تحتاج مبادرات جديدة من واقع تجارب مريرة

العبث بأموال المستثمرين والمساهمين جريمة مركبة مالياً واجتماعياً

توفير الحماية للأفراد بآليات جديدة يرسخ النهج الاستثماري ويعزز جاذبية السيولة

تغليظ المحاسبة وتسهيل إجراءات المطالبة وسرعة إعادة الحقوق للأفراد

الإقبال المتنامي للأفراد على الاتجاه إلى الفرص الاستثمارية لتعظيم أموالهم وتحقيق عوائد جيدة ومناسبة، يعكس وعياً بجدوى الاستثمار والمشاركة في الفرص، وهو تحول جيد يرسخ مفاهيم استثمارية أعلى جدوى من النزعات الاستهلاكية، وهذه التوجهات نابعة من الثقة في المؤسسات الرقابية والتشريعات المنظمة، والقواعد الناظمة لعمليات التداول والاستثمار.

لذلك فإن التشريعات القائمة المنظمة والحامية والضامنة للحقوق تحتاج في واقع الأمر إلى تطوير مستمر وسريع، يواكب التطور في التحايلات وأساليب الإضرار بالآخرين التي تشهد تسارع متواصل ومستمر.

في الواقع كل قرار استثماري يُتخذ وفقاً لقاعدة أساسية ومهمة، وهي أن الشركة محل الاستثمار مدرجة في سوق مالي يخضع لرقابة صارمة، وتحكمه قوانين وتشريعات، وكل تعاملاته تحت الرقابة.

لكن بالرغم من كل التطور التشريعي والتقدم لا يزال هناك مطلب أساسي ينشده شرائح المستثمرين الأفراد، هو توفير حماية أوسع وأكثر فاعلية، تراعي خصوصية شرائح محدودي رؤوس الأموال، ومستثمري أموال التقاعد. تلك الحماية المرجوة ينبغي أن تتضمن الآتي:

سرعة الفصل في حقوقهم ذات الصلة في منازعات الأوراق المالية

أقل إجراءات ممكنة تضمن استعادة الحقوق، تقليلاً للأضرار الممثلة في تبخر رؤوس الأموال وضياع فرص استثمارية نتيجة جمود الأموال لسنوات، فكلما تعقدت الإجراءات وطال الوقت ذادت الأضرار والخسائر.

تكاليف رمزية تناسب محدودية رؤوس أموال الأفراد ومحدودية إمكانياتهم.

تغليظ العقوبات ورفع المسؤوليات على مجالس الإدارات والأجهزة التنفيذية بما يرتقي بالتجربة ويؤدي إلى تقليل التلاعبات.

ضرورة الفصل في التوصيف بين الخسائر الطبيعية نتيجة قرار استثماري بمخاطر عالية، والخسائر الناتجة عن تلاعبات وسوء ممارسات تُرتكب عن عمد وتضر بصغار المساهمين.

القواعد الاستثمارية من الأفراد وشرائح صغار المستثمرين كتل كبيرة جديرة بأن تُحاط بمزيد من الإجراءات التي تضمن لهم بالدرجة الأولى محاسبة من تسببوا في الإضرار بأموالهم بشكل مباشر، بحيث يطال الجزاء المتسببين والمسؤولين عن ذلك. لذا فهناك حاجة إلى استحداث تشريعات أكثر تطوراً، في ظل تجارب مريرة مرت، وكان من نتائجها أن تبددت الملايين في كيانات سحبت رؤوس أموال عبر اكتتابات ووعود، وتحولت لاحقاً إلى ورق متناثر بلا قيمة، أو كيانات أُدرجت وفي غضون عام شُطبت.

تساؤل؟

الباب مفتوح للتطوير ومجابهة كل أنواع الجرائم والعبث... فأين المبادرون؟

هل مبادرة أي جهة باقتراح تشريعات أو قوانين تحمي أموال المستثمرين من أي عبث أو تلاعب أمر صعب؟ وهل تم صياغة أو اقتراح مبادرات وتم رفضها؟

الواقع يؤكد أنه كلما تم تغليظ العقوبات ووضع ضوابط أكثر تشدداً ضد مستغلي ومستحلي أموال الأفراد كان ذلك لمصلحة السوق ويعمق أكثر من الثقة.

هناك خلل في تكافؤ المواجهة بين أفراد يملكون رؤوس أموال محدودة، ومتلاعبين مدججين بالملايين وجيوش قانونية لديها استعداد لإطالة آجال المطالبات لسنوات وسنوات، وهناك ديون منذ أزمة 2008 لم تعالج حتى الآن.

اكتتاب شركتين بقيمة 500 مليون

إحدى القيادات الاستثمارية جمعت 500 مليون في كيانين، ومنذ 17 عاماً والمساهمين لا يعرفون عن هذه الشركات أي معلومة أو عنوان، ولا يسمعون عن جمعية عمومية أو بيانات مالية، ومنها شركات قابضة وعقارية وغيرها من شركات طيران.

مجلس سجل عقارات باسمه ومساهمون دفعوا ثمن الشطب

قام أعضاء مجلس إدارة إحدى الشركات بتسجيل عقارات خاصة بالشركة بأسمائهم، ولم يتم تعديل تلك الملاحظات، ولم يتم التعاون مع الجهات الإشرافية، وتمت إدانتهم من خلال مكتب تدقيق محاسبي تم تعيينه بتكليف رسمي، وكان من نتيجة ذلك أن تم شطب الشركة، فما ذنب المساهمين الأفراد في ذلك؟ وهل العقوبة أضرت بمجلس الإدارة، أم أضرت ضرراً بالغاً بالأفراد الذين وثقوا في قرار الإدراج وفي كيان تحت مظلة رسمية؟

إذا خالف مجلس الإدارة وارتكب جرائم، لماذا لم يعاقب ويقدم للمحاكمة بقرار رسمي؟

إذا لم تتح القوانين ذلك لماذا لا يتم تعديلها؟

والتساؤل الأهم، ما هو الضرر والعقاب الذي وقع على مجلس الإدارة مقابل الضرر الذي سببوه للأفراد من المستثمرين؟

لعبة التقييم تطل من جديد برؤوس مدمرة

هل يضع مقيّمي الفرص أموالهم قبل المستثمرين؟

متى وكيف يمكن الوثوق بتقييم من طرف ذو مصلحة؟

ما هو دور الجهات التنظيمية مستقبلاً، وهل موافقاتها إقرار بالسلامة المالية؟

لاحظ مراقبون عودة نشاط التقييمات المفخخة والمبالغ فيها والمتضخمة، لزج أصول في السوق على المستثمرين، استغلالاً لطفرة السيولة وسعياً وراء الفرص التي يتم تجميلها بعوائد سريعة.

التقييم الضخم والمبالغ فيه، مهما كانت الأسماء التي قامت به، ليس دليل على قوة الأصل أو جودته أو جدارة الفرصة، خصوصاً في ظل أسواق مرنة على كل المستويات، باتت التصنيفات والجوائز تباع فيها، ويقبل عليها كيانات كبرى تمنحها شرعية أكثر مما تستفيد هي من مثل هذه الممارسات المعروف أهدافها، والتي لا تتجاوز «البروباغاندا» الإعلامية.

ثمة مسؤوليات مشتركة ما بين الجهات الناظمة والمستثمرين في تقييم وتقدير الفرص التي تطرح ويتم تقييمها بشكل مبالغ فيه.

فمن ناحية الجهات الإشرافية والناظمة، فعليها مراجعة التقييمات التي تتم على أي مستوى كانت، بالاستعانة بذوي الخبرة، وذلك من باب حماية جميع المستثمرين، خصوصاً وأن أي فرصة ذات صلة بالاستثمار لا يتم تسويقها أو ترويجها إلا بتراخيص، وبالنسبة للمستثمرين معنى أنها حازت على الموافقة يعني أنه تم إجازتها وأن الفرصة ممتازة وتستحق.

عمليات التقييم هي عمليات مطاطة وحمالة أوجه، ويمكن أن يقوم بنك بتقييم مختلف عن آخر لذات الأصل وذات البيانات وبنتائج مختلفة.

المقيّمون لا يتحملون أي مسؤوليات لاحقة، بل ما يهمهم بالدرجة الأولى هي مصلحة صاحب الاستثمار لأنه من هو من سيدفع الأتعاب، وبالتالي هناك مصالح مشتركة بين صاحب الفرصة الاستثمارية ومن يقوم بمهمة التقييم.

تاريخياً فشلت كثيراً محاولات وعمليات اندماج بين كيانات في القطاع الخاص بسبب الندية في التقييم الفني، لكن في المقابل تنجح فقط حول العالم حالات الدمج بمرونة وسهولة التي تكون أحد أطرافها كيانات حكومية، حيث دائماً ما يتربح القطاع الخاص على حساب الأصول الحكومية بوتيرة أعلى من المكاسب التي يمكن أن تحققها الحكومات.

لعبة التقييمات وسيلة من وسائل اصطناع واختلاق قيمة لأصول بهدف تسييلها أو رهنها أو بيعها أو طرحها على شركاء محتملين، لكن يجب أن تكون القيمة هي الأساس، لا سيما القيمة الناتجة عن الآتي:

1. جودة الأصل محل التقييم
2. كفائته التشغيلية واستدامة نموذج العمل.
3. تنوع الإيرادات وتعدد المصادر
4. مستويات الأرباح المحققة والملموسة وليست الناتجة عن التقييم والأرباح المحاسبية.
5. معدلات التوزيع السنوي للأرباح النقدية وليس المنح.
6. درجات المخاطر المرتبطة بالأصل أو الفرصة والكيان.

هل يستثمر المقيّمون أموالهم؟

ثمة تساؤلات يجب أن تطرح ويتم البحث لها عن إجابات وهي، هل يقوم المقيّمون بوضع أموالهم، أو أموال عملائهم الرئيسيين، قبل المستثمرين في الفرص التي يتم تقييمها؟ حيث أن الفرص الجيدة لا يمكن أن يتركها المقيّم وهي أمامه، وهو من تعرف على كل مواطن القوى فيها.

كذب المقيّمون ولو صدقوا

عشية الأزمة المالية العالمية أواخر 2008، كانت وكالات التصنيف العالمية تُنشد شعراً وتزف البشرى تلو الأخرى، والتقييمات في أوجها، حتى وقعت الواقعة. فالتقييمات ليست بالشهادات، ولكن بالأداء والإنتاج وجودة الأصول الدفاعية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

مستثمر جديد في «البيت» قريباً

من المتوقع أن يدخل مستثمر جديد في إحدى الشركات التي استقال مجلس إدارتها مؤخراً. المستثمر الجديد المحتمل جاء بالتنسيق والترتيب مع قيادي سابق رفيع المستوى كان قد تقلد منصب الرئيس التنفيذي في إحدى الشركات الخدمية الكبرى لسنوات طويلة ثم تقلد منصب وزاري.

تغير الاستراتيجية التي كان مخطط لها من كبار الملاك الذين استحوذوا على الشركة في السابق، بسبب بعض الإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال عينياً، أدى إلى قرار البيع والتخارج لعدم القدرة على تطبيق الرؤية التي كان مخططاً لها.

شركة استثمار تشتري عقار استثماري في المنقف

من المنتظر أن تحسم شركة استثمار شراء عقار استثماري في منطقة المنقف، وسيتبع إتمام الصفقة إفصاح رسمي، بعد أن تم الاتفاق بشكل شبه نهائي، فقط منتظر الخطوة الأخيرة.

«الدولية الكويتية للاستثمار» توزع 30% منحة

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة الدولية الكويتية للاستثمار، بنسبة حضور بلغت 79.415%، على توزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 30% وبالتالي ارتفع رأسمال الشركة من 6.286 مليون دينار كويتي إلى 8.172 مليون دينار كويتي.

الدولية الكويتية للاستثمار تملك حصص في عدد من الشركات المدرجة، أبرزهم عقارات الكويت بنسبة 15%، و16.9% في رأسمال شركة أرزان.

سؤال؟

إفصاح منقوص !!

عندما يتم الإعلان عن صفقة بيع أصل أو شركة تابعة، ويتم الإعلان عن الأثر المالي المترتب علي العملية، ويتم إغفال قيمة الصفقة، هل يمكن أن يسمى ذلك إفصاح مكتمل الأركان؟

صندوق الأسرار:

1 شكوى مكتملة الأركان بالمستندات والوثائق، ماذا يجب أن يفعل المتضرر أكثر من ذلك؟ وكيف يمكن تحفيز الآخرين على القيام بمسؤولياتهم تجاه أي خطأ أو تجاوز؟

2 ارتفعت مطلوبات شركة استثمار بنسبة 11% بواقع 16.5 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول، أي في غضون ثلاثة أشهر فقط من نهاية ديسمبر حتى 31 مارس، لو مضت الشركة على ذلك المستوى سترتفع مطلوباتها إلى 64 مليون دينار، رغم الأداء السلبي واندلاع الأحداث في الربع الأول وغياب أي فرص أو صفقات تم إعلانها... فماذا تفعل الإدارة؟

3 تمت إعادة بحث ودراسة طلب ترسية ممارسة تخص وزراة الصحة لصالح شركة التقدم التكنولوجي بقيمة 1.6 مليون دينار، وتم تأجيل البت في القرار لوقت لاحق. في المقابل تم تمديد عقد لمدة 6 أشهر بقيمة 783.9 ألف دينار اعتباراً من 9 يوليو المقبل.

4 حذرت أوساط استثمارية من بعض المعلومات المفخخة التي يتم الترويج لها عن عقد بقيمة "مليار".... ودعت المساهمين إلى اتباع الإفصاحات الرسمية أفضل من مواكبة الشائعات.

5 أكدت مجموعة استثمارية تمسكها بحصتها الاستراتيجية في شركة عقارية، مؤكدة أن قراراتها الاستثمارية تتراوح بين عامين إلى ثلاثة.

6 من المتوقع أن تظهر أرباح في بيانات الربع الثاني من العام الحالي، ناتجة عن متغيرات محاسبية ضمن عمليات ترتيب الأوراق في بعض المجاميع، ومنها مجموعة صناعية كبرى ينتظر أن تظهر لديها أرباح إضافية تناهز 5.7 ملايين دينار كويتي تقريباً.

7 مجموعة غذائية تتبع مالك رئيسي لمجموعة استثمارية في السوق، أضاف نشاط الأسواق المركزية على أنشطة الشركة، ويتجه لتدشين أسواق مركزية بعلامة تنافسية جديدة في ضوء ارتفاع الطلب ونمو ذلك النشاط بقوة.

8 بخصوص طلب إدراج منذ أشهر، أوضحت مصادر بأنه تم طلب ميزانيات شركات تابعة وتحت مظلة كيان مقبل على الإدراج. مستثمرون يمنون النفس بأن يعاد إدراج السهم، ويعربون عن تفاؤلهم، خصوصاً وأن مستشار الإدراج من الجهات المحترفة التي تعمل بدقة وخطواتها محسوبة.

9 رئيس تنفيذي معرف "بالفشل الذريع"، لكنه ملك في التنظير والتصوير، ويجيد القفز على الحبال بين "المعاذيب"، تم رفض استقباله من عدد من الكيانات والمجاميع، حيث كان يرغب في تقديم شرح لهم عن أحد الملفات التي تصب في مصلحته والكيان الذي يعمل فيه.

10 رئيس مجلس إدارة غير متزن ومهمل في مسؤولياته، جاء برئيس تنفيذي غير منضبط سلوكياً، وكانوا على وفاق تام، حيث يخدمون مصالحهم ونزواتهم ذات الصلة "بجيوبهم الخاصة"، مؤخراً اختلفوا... والآن تدور بينهم معركة تكسير عظام.

الأداء العام لبورصة الكويت للأسبوع المنتهي في 4 يونيو 2026

الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)	عدد الصفقات المنفذة منذ بداية السنة
بورصة الكويت		مؤشر السوق العام	139	52.43	100.00%	30,873.93	8,065.57	2,042,262
		مؤشر السوق الأول	39	43.68	83.31%	14,442.90	5,626.33	11,377
		مؤشر السوق الرئيسي	100	8.75	16.69%	16,431.03	2,439.24	2,030,885
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.12	5.94%			

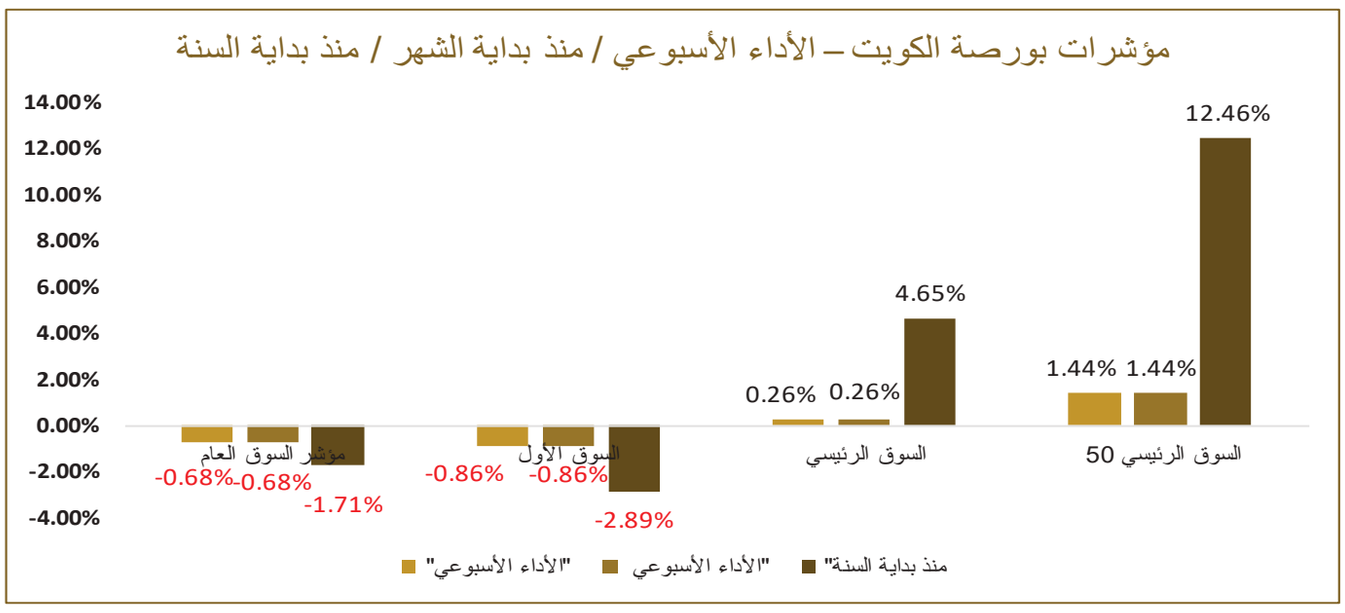

المؤشرات	المستوى الحالى للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(152.23)	-1.71%	-0.68%
مؤشر السوق الأول	(274.31)	-2.89%	-0.86%
مؤشر السوق الرئيسي	385.90	4.65%	0.26%
مؤشر السوق الرئيسي 50	1,082.36	12.46%	1.44%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	17.22	1.72	3.15%
مؤشر السوق الأول	18.84	1.94	2.96%
مؤشر السوق الرئيسي	11.29	1.01	4.19%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.56	1.19	2.49%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	القيمة السوقية النسبة إلى السوق (%)	القيمة السوقية ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,094.31	2,118.71	(24.40)	-1.15%	31,246.74	59.60%	1	19.54	2.05	2.42%
الخدمات المالية	44	1,796.07	1,791.64	4.43	0.25%	5,699.61	10.87%	2	14.91	0.92	3.02%
الاتصالات	4	1,448.89	1,433.86	15.03	1.05%	4,430.73	8.45%	3	11.03	2.03	8.77%
العقار	29	2,061.75	2,026.89	34.86	1.72%	4,364.81	8.33%	4	19.92	1.50	1.79%
صناعية	19	746.39	756.08	(9.69)	-1.28%	2,464.53	4.70%	5	15.77	1.56	4.69%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,283.71	2,331.48	(47.77)	-2.05%	1,663.06	3.17%	6	17.34	2.92	2.50%
التأمين	8	1,853.08	1,950.01	(96.93)	-4.97%	745.61	1.42%	7	8.54	0.80	4.56%
الطاقة	6	1,825.54	1,853.58	(28.04)	-1.51%	491.31	0.94%	8	13.59	1.38	4.22%
مواد أساسية	3	860.68	855.56	5.12	0.60%	484.88	0.92%	9	18.36	1.61	5.30%
السلع الاستهلاكية	2	1,215.59	1,279.10	(63.51)	-4.97%	367.83	0.70%	10	18.90	2.56	4.02%
الرعاية الصحية	2	553.83	563.82	(9.99)	-1.77%	263.94	0.50%	11	24.44	1.81	1.88%
منافع	1	373.68	365.79	7.89	2.16%	156.20	0.30%	12	9.69	1.10	4.93%
التكنولوجيا	1	3,608.40	3,368.32	240.08	7.13%	49.60	0.09%	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات ارتفاعا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
الخصوصية	0.224	0.183	22.40%	49.38%	13.98	2.89
الإنماء	0.127	0.110	15.45%	51.03%	41.11	5.02
وطنية	0.121	0.108	11.40%	67.10%	217.43	25.46
منازل	0.053	0.048	9.56%	-12.46%	31.05	1.58
الأولى	0.140	0.128	9.38%	12.90%	81.45	11.22

الأكثر 5 شركات انخافضا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعرإغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية م ب	0.227	0.274	-17.15%	10.23%	10.791	2.419
خليج ت	0.770	0.870	-11.49%	-7.23%	0.03	0.02
المعدات	0.186	0.206	-9.71%	7.83%	11.83	2.23
الصفاة	0.221	0.234	-5.56%	-17.23%	31.88	7.10
أسيكو	0.448	0.473	-5.29%	29.86%	11.03	5.26

الأكثر 5 شركات نشاطا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية	0.121	0.108	11.40%	67.10%	217.43	25.46
جي اف اتش	0.186	0.187	-0.53%	1.08%	85.96	15.97
الأولى	0.140	0.128	9.38%	12.90%	81.45	11.22
الامتياز	0.071	0.067	6.41%	20.61%	66.23	4.65
تنظيف	0.292	0.271	5.77%	139.76%	56.20	15.78

الأقل 5 شركات ارتفاعا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعرإغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
بيتك	0.776	0.78	-0.51%	4.11%	53.52	41.57
وطني	0.830	0.851	-2.47%	-10.69%	37.61	31.50
وطنية	0.121	0.108	11.40%	67.10%	217.43	25.46
جي اف اتش	0.186	0.187	-0.53%	1.08%	85.96	15.97
تنظيف	0.292	0.271	5.77%	139.76%	56.20	15.78

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي

الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون $)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 04/06/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
	مؤشر السوق العام	170.83	4.2%	8,755.37	8,907.60	-0.68%	-0.68%	-1.71%	17.22	1.72
	تاسي	2,615.25	63.9%	10,997.92	10,490.69	-0.27%	-0.72%	4.84%	15.30	1.85
	مؤشر قطر QE Index	153.17	3.7%	10,335.86	10,762.51	-2.41%	-2.08%	-3.96%	11.62	1.22
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.96	20.8%	9,584.97	9,992.72	-1.21%	-1.21%	-4.08%	13.70	2.15
	مؤشر دبي العام DFM-GI	239.18	5.8%	5,718.46	6,047.09	-0.68%	-0.68%	-5.43%	8.79	1.66
	مؤشر مسقط MSX 30	44.54	1.1%	7,656.58	5,866.80	-1.53%	-1.30%	30.51%	14.63	1.47
	مؤشر البحرين العام BASI	20.49	0.5%	1,982.15	2,066.54	0.16%	0.16%	-4.08%	7.48	0.77

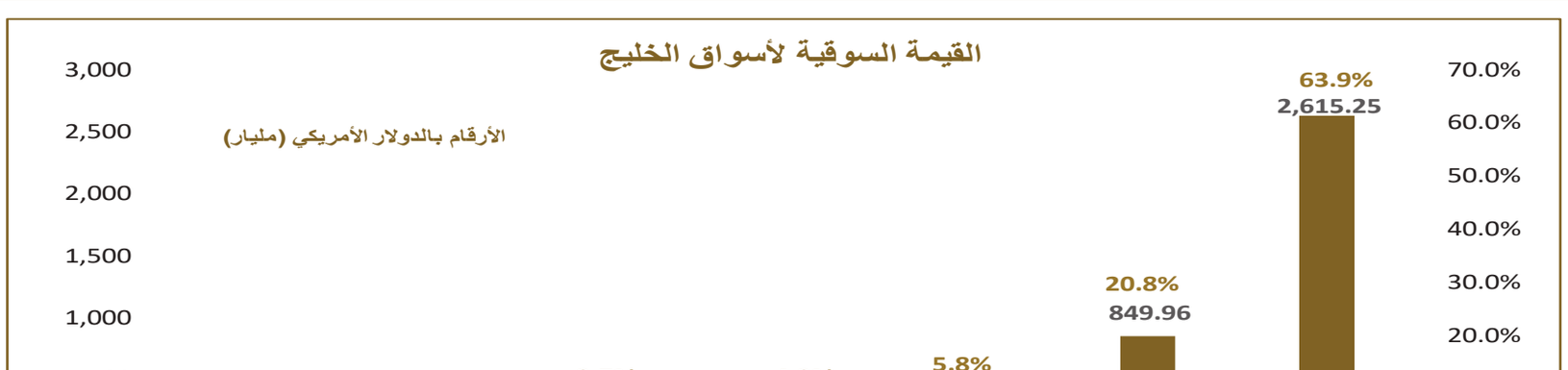

شركة الساحل للتنمية والاستثمار
إدارة التداول
الخط الساخن 1899222
واتساب 1899222
بريد الكتروني cb@coast.com.kw
إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

عندما يُحيّد الفاسد زمرة الفاسدين لحسابه

الخبرة لها ثمن وتباع بمثقال الذهب، لكن عندما تُستغل في البناء والتنمية وتوجه نحو مسارات انتقاء الأصول أو صناعة اقتصادية ذات فائدة، بهدف تحقيق أفضل الأرباح للمساهمين، وقد قيل في شأن الخبرة النوعية "جرام خبرة أفضل من قنطار تنظير".

لكن الرئيس الفاسد الخبير في دروب التلاعبات والمتمرس في شؤونها، والذي بات منجم للمادة الخام للفساد والتلاعبات أينما حل، حيث يجيد المراوغة والتلون بقدرة تفوق الحرباء، ذاك الحيوان المفترس الذي يستطيع تقريبا أن يأكل أي شي.

لم يتبوأ منصب في شركة أو كيان، سواء كان صغيراً أو كبيراً، إلا وكانت ملفات الفساد حاضرة، فهو لا يجيد الإدارة سوى عبر «الزواريب» والدروب الملتوية.

يجمع حوله كل أدوات الفساد، والأعجب والأغرب أنه يكرر نفس الأدوات من ذات الخبرات، بحيث لا يجعل فاسداً خارجاً عن سلطاته أو دائرته، فما أن يطل برأسه في محفل إلا وتجدهم يتكشفون حوله.

يلملم من كل حدب وصوب، ومن كل الألوان والأنواع، ومن المتمرسين في فنون الفساد المختلفة، فهو يتبع قاعدة "لا بأس لكل فاسد دروبه" ،»ولا ضرر في أن نستفيد من كل فاسد فكرة»، وكما يقال "لكل «جوتي» مناسبة».

الغريب والمثير في فلسفة الفاسد الأكبر والمحتال الأبرز في تاريخ القطاع الخاص، أنه يتبع سياسة الممسحة، أو اعتبار الأدوات التي يستخدمها مثل «ورقة الكلينكس»، تستخدم ثم تخلد إلى مكانها الطبيعي في سلة المهملات، حيث يستبدلها بورقة جديدة عنددما تسقط الورقة وتنتهي صلاحياتها أو مفعولها.

كلما كان مفعول الأدوات الفاسدة التي يعتمد عليها مستمر ومتواصل ونشط فهو أكثر تمسكاً بها، ومع أول خفوت وتراجع تهبط درجة من الترقية التي يضعك فيها كبير الفسدة والمتلاعب الأكبر في حلال وأموال المساهمين.

مرحلة تمرير ألاعيبك أو طلب معالجتها عبر تودد واتصالك بهذا وذاك، تطلب منهم الدعم أو الحل، أو تساوم البعض عبر إطلاق أعوانك الذين تتكئ عليهم ليساوموا أو يُمرروا الرسائل التافهة، و يتفا و ضو ن

بطفولية ورعونة وعدم مسؤولية، تلك المرحلة لن تبقى طويلاً. ممارساتك التي تراكمت بعد أن قمت بتهريب الفاسد الأكبر الذي التهمت عبره الملايين من خلال السيطرة على أسهم الخيار وابتلاعها بيده لحسابك، وغيرها الكثير من الملفات، تلك الممارسات لن تُطمث أو يتم محوها، وعندما يتم فتحها ستلتف كل الملفات حول رقبتك ولن ينقذك منها أحد.

قد تتخفى عام أو أعوام، ويـتأخر حسابك أيها الفاسد، لكنك لن تستطيع أن تستمر في التدليس والتلبيس أكثر من ذلك، وأرقام كيانك ستنكشف قريباً.

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية وفرق من النواطيروالشخصيات الكرتونية وعرابي السطوعلى الأصول الجوهرية المحلية والدولية.

شرح IFRS 20:

الأصول التنظيمية والالتزامات التنظيمية

بقلم - د. علي عويد رخيص
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات- عضو في نكسيا

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 20 بعنوان "الأصول التنظيمية والالتزامات التنظيمية" ليحل محل المعيار المؤقت IFRS 14.

يبدأ تطبيقه الإلزامي في 1 يناير 2029، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هدف المعيار

يهدف IFRS 20 إلى توحيد المحاسبة عن التأثيرات الناتجة عن تنظيم الأسعار (Rate Regulation) في قطاعات مثل الكهرباء، المياه، الغاز، والنقل، حيث تكون هناك فروقات زمنية بين التكاليف الفعلية والتعويض المسموح به.

الأصول التنظيمية مقابل الالتزامات التنظيمية

الالتزامات التنظيمية	الأصول التنظيمية	البند
التزام حالي بخفض الأسعار مستقبلاً	حق حالي بزيادة الأسعار مستقبلاً	التعريف
إيرادات زائدة يجب ردها للعملاء	تكاليف مؤجلة يُسمح باستردادها	السبب الشائع
سلبي على المركز المالي	إيجابي على المركز المالي	التأثير

كيفية القياس

يتم قياس كل من الأصول والالتزامات التنظيمية باستخدام نهج التدفقات النقدية المخصومة:

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (بما فيها الفائدة التنظيمية).
- خصمها باستخدام معدل الفائدة التنظيمي المحدد في الاتفاق التنظيمي.
- يُعاد تقييمها في كل فترة تقرير مع تحديث التقديرات.

أمثلة عملية

مثال 1: الأصل التنظيمي

في 2028، تحملت شركة كهرباء تكاليف إضافية بـ 12 مليون دينار. سُمح باستردادها على 3 سنوات (4.2 مليون سنوياً) مع فائدة 5%.

← يُعترف بأصل تنظيمي بقيمته الحالية (حوالي 11.44 مليون) ويُسجل كدخل تنظيمي.

مثال 2: الالتزام التنظيمي

حققت الشركة إيرادات زائدة بـ 8 مليون دينار. يجب ردّها على سنتين مع فائدة 4%.

← يُعترف بالتزام تنظيمي بقيمته الحالية (حوالي 7.98 مليون) ويُسجل كمصروف تنظيمي.

عرض في القوائم المالية

- قائمة المركز المالي: عرض منفصل للأصول التنظيمية والالتزامات التنظيمية.
- قائمة الدخل: عرض منفصل للدخل التنظيمي والمصروف التنظيمي.

وفي حالة التطبيق الاختياري يجب على مراقب الحسابات أن يشير إلى ذلك بصورة واضحة في تقريره وفي الإفصاحات المالية. وذلك حتى تكون المقارنة بين بيانات مالية لشركة مطبقة للمعيار وأخرى لم تطبقه على بياناتها المالية واضحة وعادلة، وتجنباً لأي تضليل للمستثمرين أو المساهمين.

الخاتمة

يُعد IFRS 20 خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمقارنة في القطاعات الخاضعة للتنظيم. التطبيق المبكر يتطلب تقييماً دقيقاً للعقود التنظيمية وتأثيرها على القوائم المالية.

وعي العميل... كيف تقودنا المتاجر والتطبيقات إلى قرارات لم نقصدها؟

بقلم/ فارس مساعد عبدالله
مستثمر في السوق الكويتي

ملاحظة: هذه قراءة توعوية عامة في تجربة العميل مع بعض الممارسات التجارية الشائعة، وليست اتهاماً لجهة بعينها.

من اشتراك نُسي إلى إضافة عند الكاشير وعرض لا يكون أوفر... أحياناً لا ندفع لأننا قررنا، بل لأننا لم نتوقف في اللحظة المناسبة

هل دفعت يوماً شيئاً لم تكن تقصده؟

هل دفعت يوماً مقابل اشتراك نسيت إلغاءه؟ هل وافقت على إضافة عند الكاشير فقط لأن السؤال جاءك بسرعة؟ هل اشتريت منتجاً من السوبرماركت معتقداً أنه عرض، ثم اكتشفت أن الخيار الآخر كان أوفر؟ هل دفعك طفلك عند الكاشير لشراء شيء لم تكن تنوي شراءه؟ وهل اكتشفت مرة أن الخصم تم من حساب لم تكن تقصد استخدامه؟

هذه المواقف قد تبدو صغيرة ومتفرقة، لكنها تكشف جانباً مهماً من تجربة البيع الحديثة: أحياناً لا تكون المشكلة في السعر نفسه، بل في طريقة عرض الخيار، وتوقيت السؤال، وسهولة الموافقة، وصعوبة التراجع.

كثير من قرارات الشراء لا تتم لأن العميل كان مقتنعاً تماماً، بل لأنه كان مستعجلاً، أو محرجاً، أو لا يريد أن يطيل الوقوف عند الكاشير، أو لا يريد أن يقول «لا» أمام الموظف أو الطفل أو الطابور.

في تجربة البيع الحديثة، لم يعد وعي العميل يعني فقط معرفة السعر أو مقارنة العروض. أصبح يعني أن ينتبه للحظة نفسها: هل أشتري لأنني أريد؟ أم لأن السؤال جاءني بسرعة؟ هل وافقت لأن العرض واضح؟ أم لأن الرفض كان محرجاً؟ هل اخترت الحساب الصحيح؟ أم أن التطبيق اختاره نيابة عني؟ وهل دخلت في اشتراك لأنني قررت، أم لأنني نسيت الإلغاء؟

الفكرة لا تعني اتهام المتاجر أو التطبيقات أو البنوك، لكنها تفتح سؤالاً مهماً عن طريقة تصميم القرار. فهناك فرق بين أن يُعرض الخيار بوضوح، وبين أن يُدفع العميل نحو خيار لم يكن يقصده، فقط لأن «نعم» كانت أسهل من التوقف والتفكير.

من الخط الصغير إلى الزر السريع

في السابق، كان الخطر غالباً في الخط الصغير أسفل العقد. كانت النصيحة معروفة: اقرأ كل شيء قبل أن توقع. ومع أن ذلك كان مرهقاً، فإنه كان مرئياً. هناك ورقة، وشروط، وتفاصيل قد تؤثر على العميل لاحقاً.

اليوم تغير الشكل، وبقيت الفكرة. بدل الخط الصغير أصبح هناك زر «أوافق على الشروط» لا يفتح رابطه أغلب الناس، وتجديد تلقائي مذكور في مكان لا يلاحظه العميل المستعجل، وإلغاء اشتراك يحتاج خطوات أكثر من الاشتراك نفسه.

الخط الصغير كان يعتمد على أن العميل لا يقرأ. أما التصميم الحديث فقد يجعل بعض التفاصيل تمر لأن العميل لا يلاحظ، أو لأنه يريد فقط إنهاء العملية بسرعة.

وهنا يصبح الوعي أكثر أهمية. فالعميل لم يعد يتعامل مع ورقة فقط، بل مع شاشة صغيرة، وخطوات سريعة، وخيارات افتراضية، ورسائل تظهر في لحظة قد لا يكون فيها مستعداً للتدقيق.

شركات الاتصالات... درس من الذاكرة القريبة

من يتذكر رسائل الـ SMS التي كانت تصل في السابق من بعض خدمات الاتصالات؟ رسالة قصيرة، رابط، أو تنبيه بسيط. يضغط العميل أحياناً بالخطأ، أو يوافق دون أن يفهم التفاصيل، ثم يكتشف لاحقاً أنه أصبح مشتركاً في خدمة إخبارية، أو نغمة انتظار، أو محتوى لم يكن يقصده، ويبدأ الخصم الشهري بهدوء.

هذه الممارسات تراجعت كثيراً، وهذا أمر إيجابي. لكنها تركت درساً مهماً: المشكلة لا تكون دائماً في أن العميل أراد الخدمة، بل في أن طريق الاشتراك كان أسهل من طريق الفهم أو الإلغاء.

في ذلك الوقت، كان كثير من الناس لا ينتبهون إلا بعد تكرار الخصم. مبلغ صغير كل شهر، لا يلفت الانتباه فوراً، لكنه مع الوقت يصبح إنفاقاً لم يكن مقصوداً. وحين يسأل العميل: متى اشتركت؟ تكون الإجابة غالباً: ضغطت على رسالة، أو وافقت على شيء لم تكن تعرف نتيجته.

اليوم تغيّر الشكل، لكن الفكرة نفسها ما زالت حاضرة في أماكن أخرى. بدل رسالة SMS، أصبح هناك زر داخل تطبيق. بدل خدمة نغمة أو أخبار، أصبح هناك اشتراك رقمي أو تجربة مجانية أو تجديد تلقائي. وبدل أن يكتشف العميل الخصم في فاتورة الهاتف، يكتشفه في كشف البطاقة أو المحفظة أو التطبيق.

الدرس ليس أن كل خدمة سيئة، ولا أن كل اشتراك غير عادل. الدرس أن طريق الموافقة يجب أن يكون واضحاً بقدر طريق الخصم. إذا كانت ضغطة واحدة تكفي للاشتراك، فيجب أن تكون المعلومة واضحة قبل هذه الضغطة، وأن يكون الإلغاء سهلاً بعدها.

التحول الرقمي وحجم السؤال

الدفع الإلكتروني أصبح جزءاً من الحياة اليومية. ندفع من الهاتف، نشترك في التطبيقات، نحول الأموال، ونستخدم المحافظ الإلكترونية، وننجز عمليات كانت تحتاج سابقاً إلى كاش أو فرع أو انتظار.

هذا التحول سهّل حياة الناس، لكنه جعل قرار الدفع أسرع من السابق. بضغطة واحدة يمكن أن تشترك، أو تدفع، أو تجدد، أو تختار حساباً معيناً، أو توافق على شرط لم تقرأه بالكامل.

السؤال هنا ليس ضد الدفع الإلكتروني. بالعكس، الدفع الإلكتروني تطور مهم. لكن كلما أصبحت عملية الدفع أسرع، زادت الحاجة إلى وضوح أكبر في لحظة الخصم والموافقة والاختيار.

التجربة المجانية التي لا تبقى مجانية

المشكلة ليست في أن تكون الخدمة مدفوعة. من حق أي تطبيق أو شركة أن تربح مقابل خدمة حقيقية. المشكلة تبدأ حين يدخل العميل تجربة مجانية ولا يملك صورة واضحة عن لحظة التحول إلى الدفع.

المشهد معروف: تسجل في تطبيق، تحصل على أيام مجانية، تضع بيانات بطاقتك، تجرب الخدمة، ثم تنسى. بعد انتهاء الفترة يبدأ الخصم التلقائي. الشروط قد تكون مذكورة، لكن السؤال الحقيقي: هل جاءك تنبيه واضح قبل انتهاء الفترة المجانية؟ وهل كان الإلغاء بنفس سهولة الاشتراك؟ وهل أدركت فعلاً لحظة الانتقال من تجربة مجانية إلى اشتراك مدفوع؟

عندما يصبح النسيان مصدراً للإنفاق دون وعي

العميل لا يعترض على الدفع عندما يكون قراره واضحاً. الاعتراض يبدأ عندما يكتشف لاحقاً أن عدم الانتباه كان كافياً لتحويل التجربة المجانية إلى خصم شهري، أو العرض السريع إلى شراء إضافي، أو المحفظة الرقمية إلى مديونية لم يكن يتوقعها.

الحل ليس منع التجارب المجانية أو الاشتراكات أو العروض الإضافية، بل جعل لحظة التحول إلى إنفاق أكثر وضوحاً. رسالة تذكير قبل التجديد، وزر إلغاء واضح، وسعر ظاهر قبل الإضافة، وتنبيه قبل استخدام حساب غير مقصود، كلها تفاصيل صغيرة تجعل القرار أقرب إلى الوعي لا العادة أو الاستعجال.

المحفظة الرقمية... من رصيد إلى مديونية

في بعض تطبيقات الخدمات، يضع العميل مبلغاً في محفظة رقمية ويعتقد أنه يصرف منه فقط. لكن حين ينتهي الرصيد، قد تستمر الخدمة ويتحول الحساب إلى سالب.

لا أحد يرفض أن يدفع مقابل خدمة استخدمها. لكن العميل يحتاج إلى لحظة واضحة يقال له فيها: رصيدك انتهى، وأي استخدام إضافي سيصبح مديونية عليك. هل تريد المتابعة؟

من دون هذا السؤال، قد يكتشف العميل لاحقاً أنه مدين بمبلغ لم يتوقعه. ليس لأنه رفض الدفع، بل لأنه لم ينتبه أن طريقة الدفع تغيرت من محفظة ممولة إلى رصيد سالب.

الحساب الافتراضي... تفصيل صغير بأثر مالي

حتى التطبيقات البنكية ليست بعيدة عن هذه الإشكالية من حيث تجربة الاستخدام. بعض التطبيقات قد تجعل حساب الجوائز أو التوفير هو الحساب الافتراضي عند الدفع أو التحويل. العميل يدخل بسرعة، ينجز العملية، ثم يكتشف أن الخصم تم من حساب لم يكن يقصده.

قد يبدو ذلك تفصيلاً تقنياً، لكنه في الحقيقة قرار تصميمي قد يترتب عليه أثر مالي مباشر. إذا انخفض رصيد حساب الجوائز عن الحد الأدنى، قد يخسر العميل فرصة الدخول في السحب، أو يتعرض لرسوم أو آثار جانبية لم تكن في حسبانه.

الحساب البنكي ليس مجرد خانة اختيار. في البيئة المصرفية، الخيار الافتراضي نقطة حساسة يجب أن تكون واضحة، خصوصاً عندما يكون للحساب المستخدم شروط أو حد أدنى أو مزايا مرتبطة بالرصيد.

الوضوح هنا لا يضر البنك ولا العميل. بالعكس، رسالة تنبيه بسيطة قبل الدفع من حساب غير الحساب الجاري قد تمنع سوء فهم لاحق، وتزيد الثقة في التجربة الرقمية.

البيع الإضافي بين العرض والإحراج

الظاهرة لا تقتصر على الشاشات. في الكافيهات والمطاعم والمتاجر، تظهر الفكرة نفسها بطريقة مختلفة. الكاشير يسألك: «كبير ولا وسط؟» ويحذف الصغير من السؤال. أو يقول بسرعة: «تبي كريمة؟ تبي إضافة؟ تبي مقاس أكبر بفرق بسيط؟ تبي تضيف شيئاً خفيفاً مع القهوة؟»

السؤال في ظاهره عادي، وقد يكون عرضاً مشروعاً. لكن لحظة طرحه ليست عادية دائماً. العميل واقف أمام

الموظـف، وخلفه طابور، وربما لا يعرف السـعر، وربما لا يريد أن يبدو متردداً أو معطلاً للناس. فيقول نعم بسـرعة، لا لأنه كان يريد الإضافة فعلاً، بل لأنه أراد إنهاء الموقف.

هنـا تظهر قوة الإحراج في قرار الشـراء. العميل لا يقول «نعم» دائماً لأنه يريد، أحياناً يقولها لأنه لا يريد أن يشرح، أو يرفـض، أو يطيـل الوقـوف، أو يبـدو بخيـلاً، أو يربـك الموظف أمام الطابور.

لذلـك، البيع الإضافـي الواضح مقبول. أما السـؤال الذي يأتـي بسـرعة، من دون سـعر واضـح أو حجـم واضح أو وقـت كاف للتفكير، فقد يحـول قرار الشـراء إلى موافقة اجتماعية أكثر من كونه اختياراً واعياً.

متى يكون السؤال عرضاً... ومتى يصبح ضغطاً؟

البيـع الإضافي ليـس خطأ بحد ذاته. من حـق المحل أن يعرض منتجاً إضافياً، ومن حق العميل أن يوافق أو يرفض. لكـن الفـرق كبير بين عـرض واضح بسـعر واضح، وبين سؤال سريع ومفتوح في لحظة مزدحمة، يجعل الموافقة أسهل من التفكير.

المقهـى الـذي يقول: «تبـي تضيف قطعة حلوى بسـعر كـذا؟» يمارس بيعاً إضافياً واضحاً. أما السـؤال العام مثل «تبـي تضيف شـيئاً خفيفـاً مـع القهوة؟» مـن دون ذكر السـعر أو الحجم أو أن هذا طلب منفصل، فقد يدفع بعض العملاء إلى موافقة سريعة لا تعبر بالضرورة عن قرار واع.

هنا لا تكون المشكلة في البيع الإضافي نفسه. المشكلة حين يتحـول السـؤال إلى ضغـط اجتماعي ناعـم، يجعل الموافقة أسهل من الرفض.

السوبرماركت... العرض ليس دائماً توفيراً

فـي السـوبرماركت، لا يكـون الإربـاك دائماً فـي غياب السعر فقط، بل في طريقة إبراز السعر. منتج يحمل كلمة «عـرض» قد يبـدو أوفر، بينما يكون خيـار آخر على الرف نفسـه أفضل عند حسـاب السـعر لكل وحدة أو لكل 100 غرام أو لكل لتر.

بعض العـروض تربط منتجين معـاً وتضعهما في بداية الممـر أو عند مدخل المعرض. ظاهريـاً يبدو الأمر مغرياً، وفعـلاً قد يكـون هناك خصـم. لكن أحياناً يكـون الخصم بسـيطاً جداً، بينما يكون الحجم الأكبـر من نفس الصنف أوفر فعلياً.

كلمة «عرض» لا تكفي

المشـكلة هنا ليسـت في وجود العرض، بـل في طريقة تقديمـه. عندما يبـرز العرض الضعيف فـي مكان واضح، بينما يكـون الخيار الأوفر موجوداً بهـدوء على الرف، فإن العميل المستعجل قد يدفع أكثر وهو يعتقد أنه وفر.

العرض الحقيقـي لا يقاس بكلمة «خصم»، بل بالسـعر الفعلـي مقارنة بالحجـم والكمية. لذلك فإن إبراز السـعر لكل وحدة أو لكل 100 غرام أو لكل لتر يساعد العميل على اتخاذ قرار أوضح.

الكاشير... آخر نقطة ضغط في رحلة التسوق

كثيـر من أوليـاء الأمور يعرفون جيداً لحظة الكاشـير، حين توضع الحلويات الصغيرة أو الألعاب أو البالونات في مسـتوى نظر الطفل. قد ينجح ولي الأمر في تجنب هذه المنتجات طوال جولته بيـن الرفوف، ثم يصل إلى نقطة الدفع فيجد نفسـه أمام طفل يرى شـيئاً مغرياً، وطابور خلفه، وحالة استعجال، ورغبة في إنهاء التسوق بهدوء.

هنا لا تكون المشـكلة في بيـع الحلوى أو الألعاب بحد ذاتها، بل في مكان عرضها وتوقيتها. نقطة الدفع ليست مكاناً عادياً؛ هي لحظة ضغط.

عندما يخاطب التصميم الطفل لا ولي الأمر

وضع منتجـات موجهـة للأطفال عند الكاشـير يجعل القـرار أصعب على ولي الأمر، خصوصاً في وجود طابور واسـتعجال. ولي الأمر هنا لا يشـتري دائماً لأنه مقتنع، بـل لأنه يريد تجاوز لحظة بـكاء أو إلحاح أو إحراج أمام الناس.

الأمـر الذي يعرفه كثير من الآباء والأمهات أن ولي الأمر قـد يتجنب رفوف الحلوى والألعاب طوال جولة التسـوق حتـى لا يراها الطفل، ثم يفاجأ بهـا في آخر نقطة، عند الكاشـير. هنـا لا يُعـرض المنتـج فقط، بـل يُعرض في لحظة يصعب فيها الرفض.

لذلك تصبح نقطة الكاشير أقوى من الرف، لأنها تجمع بين رغبة الطفل، واستعجال ولي الأمر، وضغط الطابور، ورغبة الجميع في إنهاء الموقف بسرعة.

تنظيم هذه المساحة بطريقة أكثر مراعاة لا يعني منع البيع، بل تخفيف الضغط عن العميل في آخر مرحلة من رحلة التسوق.

ليس كل العملاء في الموقف نفسه

عندمـا نتحدث عن وعـي العميل، يجـب ألا نفترض أن كل العمـلاء في نفس الظروف. هناك فئات قد تكون أكثر عرضة للاسـتعجال أو سـوء الفهم أو الإحراج أثناء قرار الشراء، مثل:

• كبار السن: قد لا يتابعون الاشتراكات الرقمية بانتظام، أو لا يعرفـون خطوات الإلغاء، أو يثقـون بالتطبيق دون مراجعة التفاصيل.

• المراهقـون: قد يدخلون تجربة مجانية بحماس، من دون الانتباه إلـى أن البطاقة المرتبطـة قد تكون بطاقة أحد الوالدين.

• مـن لا يجيد لغة التطبيـق أو الخدمة: قد يضغط على «Agree» أو يوافـق علـى سـؤال سـريع دون فهم كامل للتفاصيل.

• العميل المسـتعجل: وهـو الأكثر شـيوعاً، يريد إنهاء الدفع أو الطلب أو التسـوق بسـرعة، فيوافق أحياناً قبل أن يدقق.

هؤلاء ليسـوا بالضرورة مهملين. أحيانـاً هم فقط في موقف لا يسـاعدهم على التوقـف والتدقيق. لذلك يصبح وضوح السـعر، والتنبيه، وطريقة عرض الاختيار، أموراً مهمة لحماية القرار من الاسـتعجال أو الإحراج أو سـوء الفهم.

مسؤولية العميل لا تكفي وحدها

نعـم، العميل مسـؤول عن متابعة اشـتراكاته، وقراءة الشـروط، والتأكـد من السـعر قبـل الشـراء، ومراجعة الحسـاب الذي يدفع منه. لكن هذه المسـؤولية لا تلغي واجب الوضوح على الشركات والتطبيقات والمتاجر.

كثيـر من هـذه الخدمات والأسـاليب قد يكـون مفيداً للعميـل الواعي. الاشـتراك التلقائي يوفـر عليه التجديد اليـدوي. المحفظـة السـالبة قـد تسـاعده علـى إتمام خدمة عاجلة. والحسـاب الافتراضي قد يسرع العمليات اليومية. لكن نفس هذه المميزات قد تتحول إلى إشـكال لمن لا يعرف كيف تعمل.

الفـرق بيـن العميليـن ليس دائمـاً في الـذكاء، بل في مسـتوى المعلومة. من يعرف يستفيد، ومن لا يعرف قد يدفع ثمناً لم يكن يتوقعه.

وهنـا تظهر مسـؤولية التصميـم. التصميـم الجيد لا يفترض أفضل نسـخة مـن العميل، بل يراعي النسـخة المستعجلة، والمبتدئة، وغير المتخصصة أيضاً.

الخيط المشترك

الخيط الذي يربط هذه الأمثلة ليس أنها احتيال مباشر، ولا أنها بالضـرورة مخالفة. كثير منها قد يكون مغطى بالشـروط، أو معروفـاً داخـل النظـام، أو مسـموحاً به من الناحية التجارية. لكن الإشـكال يظهر عندما تكون المعلومة موجودة شـكلياً، لكنها لا تصل إلى العميل في اللحظة التي يحتاجها فيها.

التصميـم العـادل لا يكتفـي بـأن يضـع المعلومة في مكان ما، بل يضعها في اللحظة المناسبة. قبل الخصم، لا بعده. قبـل الموافقة، لا بعد الفاتورة. قبل الدخول في المديونية، لا بعد تراكمها.

اجعل التوقف أسهل من الاندفاع

العميـل الواعي لا يحتاج أن يشـك في كل شـيء، لكنه يحتـاج أن يتوقـف ثانية واحدة قبل الدفع، ويسـأل: هل فهمت السـعر؟ هل عرفت الحساب المستخدم؟ هل هذا عـرض فعـلاً؟ وهل أنا أوافـق لأنني أريد، أم لأن السـؤال جاءني بسرعة؟

هـذه الثانية الصغيرة قد تمنع إنفاقاً لم يكن مقصوداً. وقد تحول القرار من رد فعل سريع إلى اختيار حقيقي.

الخلاصة: حماية من الغموض لا من القرار

التحول الرقمي وتطور تجربة البيع جعلا الشراء أسرع، لكنهما جعلا القرار المالي أسرع من وعي العميل أحياناً. لذلـك لم يعد كافياً أن تكون المعلومة موجودة في مكان ما. المهـم أن تظهر في اللحظة التـي يحتاجها العميل، قبل الخصم لا بعده، وقبل الموافقة لا بعد الفاتورة.

العميـل لا يحتـاج حمايـة من القـرار، بـل حماية من الغمـوض قبل القـرار. يريـد أن يعرف قبـل أن يدفع، لا بعد أن يكتشـف الخصم أو الاشـتراك أو المديونية. يريد أن يختـار بوعـي، لا أن يجد نفسـه أمـام نتيجة لم يكن يقصدها.

الربح من الخدمة حق مشـروع. أما تحسـين الوضوح وتقليل الالتباس، فهو مصلحة مشتركة للعميل والجهة المقدمة للخدمة.

تقرير ALSHALL Consulting الشال للاستشارات الاقتصادي الأسبوعي

الشال: المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين في البورصة بقيمة مشتريات 6.466 مليار دينار

30.54% نصيب الأفراد من سيولة البورصة بقيمة شراء 2.380 مليار دينار كويتي

ارتفاع حسابات التداول النشطة 6.6% بين ديسمبر 2025 ومايو 2026

النفط والمالية العامة – مايو 2026

بانتهاء شهر مايو 2026 انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2026/2027، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو نحو 119.8 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 62.8 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 110.2% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 57 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2025/2026 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 72.2 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2026 أعلى بنحو 66.0% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأعلى بنحو 29.3 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90.5 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية. ولكن، وبسبب إغلاق مضيق هرمز، هناك انفصال شبه كامل بين الأرقام المذكورة وحقيقة الوضع المالي للموازنة العامة، ففي أحسن الأحوال، لن تستطيع الكويت، ولفترة من الزمن تقدر بالشهور، سوى بيع حصة لا تذكر من إنتاجها النفطي.

بدأت الحرب في إقليمنا بتاريخ 28 فبراير الفائت، ولأن أرقام الناتج المحلي الإجمالي والموازين مع الخارج والميزان المالي أو فائض وعجز الموازنة العامة، كلها تعتمد أوضاعها بشكل استثنائي على إيرادات صادرات النفط، أصبح الاعتماد على الافتراض والتقدير في قياس الضرر الواقع عليها شبه مستحيل. ولأن فقرتنا حول الأداء المالي لشهر مايو 2026، وهو شهر إغلاق شبه كامل لمضيق هرمز المنفذ الوحيد لصادرات النفط الكويتية، لم نعد نعرف حجم، وبالتبعية قيمة، أي صادرات نفطية كويتية إن وجدت. وكانت وزارة المالية الكويتية تصدر ما يسمى «تقرير المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة»، و كان توفره يلغي الحاجة للتقدير والتخمين، إلاّ أنها توقفت عن إصداره منذ زمن ولسبب لا نعرفه.

ولأنه الشهر الثالث على إغلاق مضيق هرمز والثاني من السنة المالية الحالية، ولأن معظم المصادر تذكر بأن الكويت لم تعد تنتج أكثر من حاجتها للإستهلاك المحلي وبحدود 528 ألف برميل يومياً ، ولأن منتجات النفط المباعة محلياً بأسعار مدعومة قد لا تغطي تكلفتها ، فسوف نفترض أن إيرادات النفط لشهر مايو بحدود الصفر. وقد تبلغ الإيرادات غير النفطية المحصلة عن شهري أبريل ومايو بحدود 583 مليون دينار كويتي، وعليه يبلغ تقدير عجز الموازنة للشهرين بحدود 1.550 مليار دينار كويتي.

في خلاصة، لازلنا عند تقديرنا بارتفاع احتمال توقف الحرب في شهر يونيو الجاري، فالضغوط على طرفيها المباشرين، أي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران باتت قاسية، وقسوة التداعيات لاستمرارها لا تستثني كل العالم، فمن المحتمل أن يتم الاتفاق على فتح مضيق هرمز خلال الأسابيع القليلة القادمة. ووفقاً لتصريح العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية، سوف يكون بإمكان الكويت بلوغ 70% من مستوى إنتاج ما قبل الحرب خلال 6 – 8 أسابيع من تاريخ فتح مضيق هرمز، أي قبل بداية الربع الأخير من السنة إن توقفت الحرب وفق تقديرنا. ولأن مستوى اليقين في أدنى حالاته، لن نجرؤ على تبني تقديرات صلبة للعجز المحتمل للموازنة، ونميل، وهو سيناريو متفائل، إلى أن الكويت سوف تفقد كامل إيراداتها النفطية المقدرة عن السعر المتحفظ للموازنة البالغ 57 دولار أمريكي للبرميل حتى نهاية شهر يوليو القادم، أو نحو 3.100 مليار دينار كويتي، ثم سنرى ماذا سيحدث لمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار.

خصائص التداول في بورصة الكويت – مايو 2026

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2026 إلى 31/05/2026"، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 66.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (62.8% للفترة ذاتها 2025) و66.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (65.0% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 5.242 مليار دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 5.199 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 43.609 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 30.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (33.4% للفترة ذاتها 2025)

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

ارتفاع احتمالات وقف الحرب فالضغوط على طرفيها المباشرين قاسية

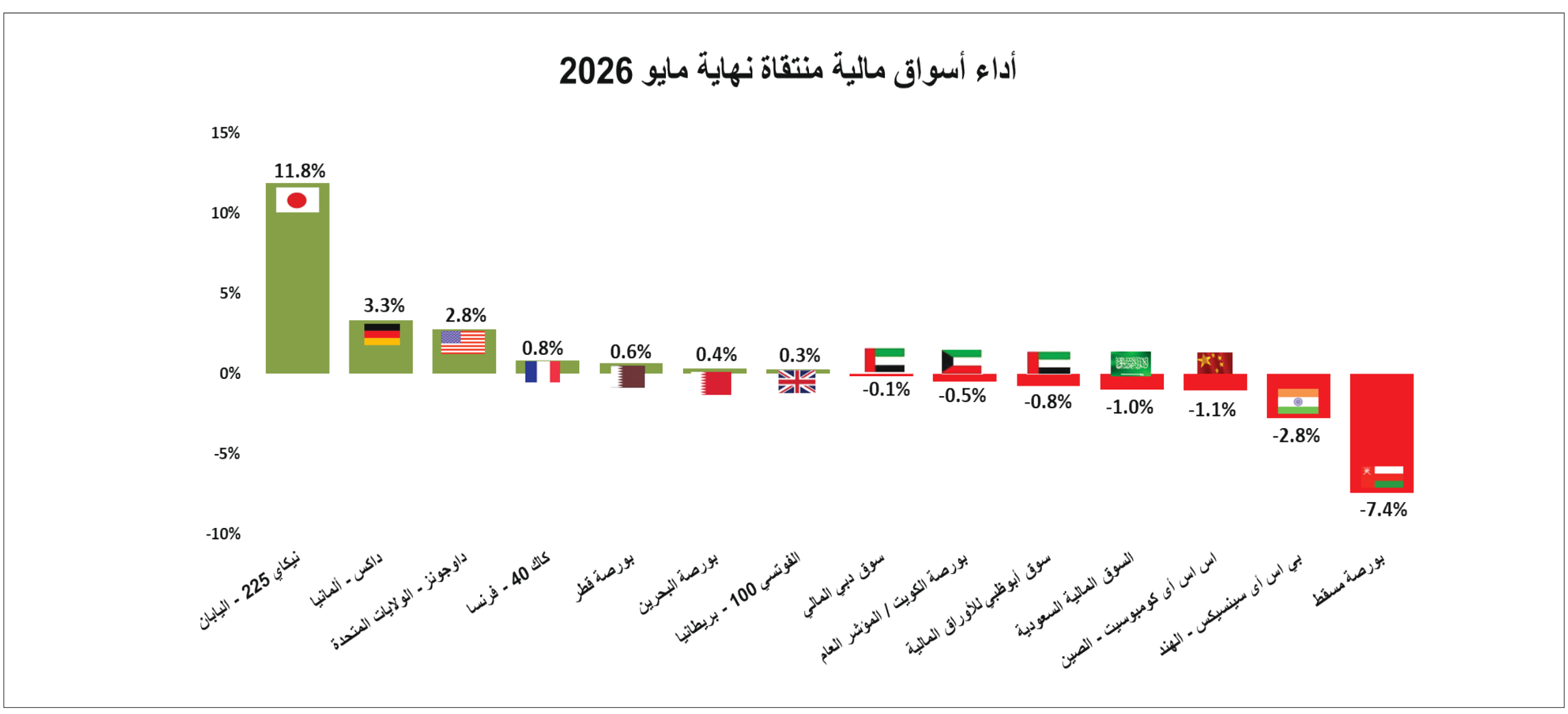

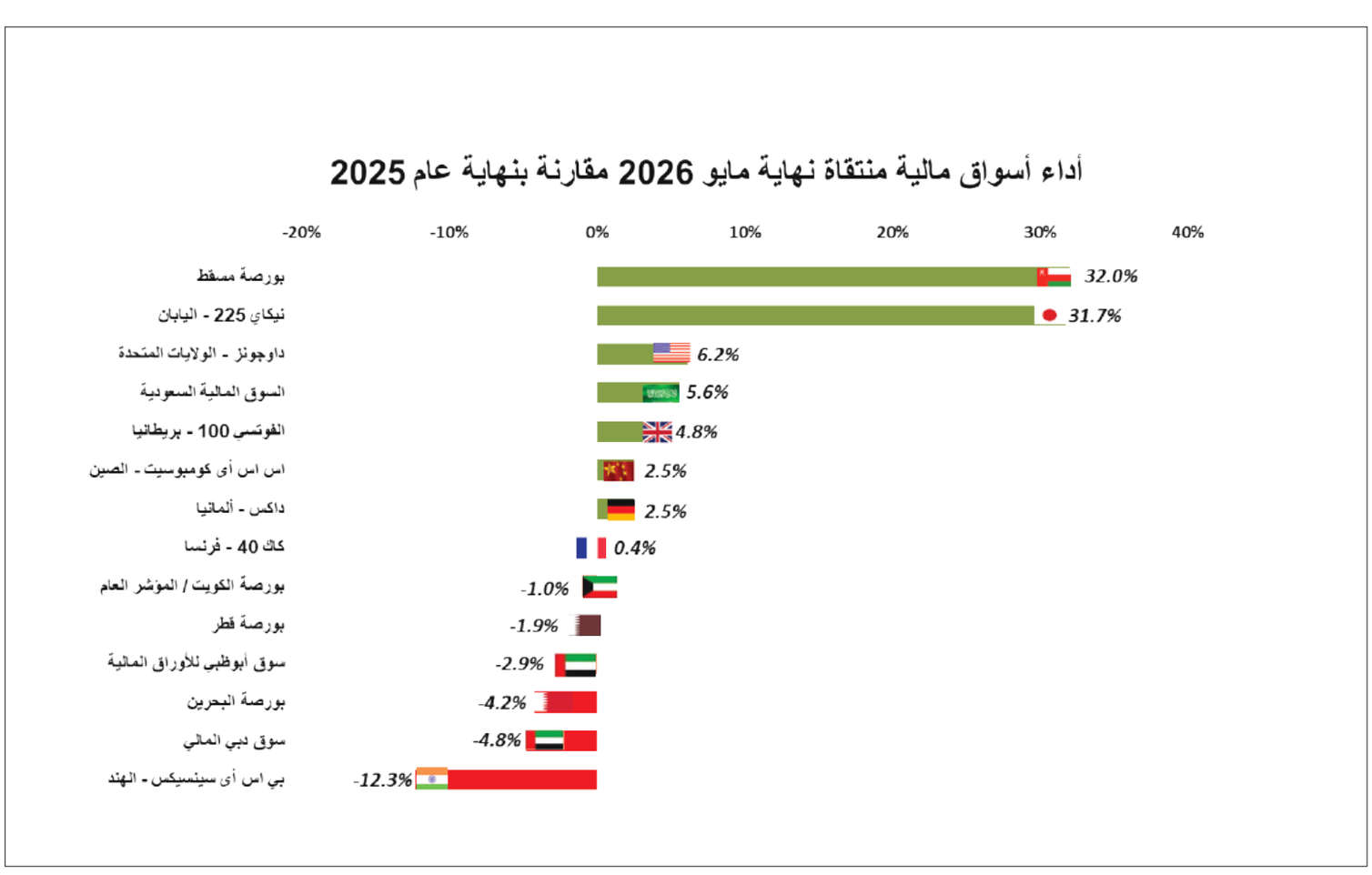

و29.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (35.3% للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.380 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 2.325 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر شراءً وبنحو 54.981 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 1.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (1.1% للفترة ذاتها 2025) و1.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (1.4% للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 139.069 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 135.514 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 3.555 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 1.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (0.5% للفترة ذاتها 2025) و1.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.5% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 128.541 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 113.614 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 14.927 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة6.466 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (84.3% للفترة ذاتها 2025)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 6.293 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 80.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (87.3% للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 173.071 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.396 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 17.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (11.1% للفترة ذاتها 2025)، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة نحو 1.256 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 16.0% (14.1% للفترة ذاتها 2025) ، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 139.908 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.8% (1.6% للفترة ذاتها 2025) أي ما قيمته 142.743 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُشتراة نحو 109.580 مليون دينار كويتي أي بنحو 1.4% (1.5% للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 33.164 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 81.5% للكويتيين، 16.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.8% للكويتيين، 12.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 6.6% ما بين نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مايو 2026، مقارنة بانخفاض بنسبة 0.1%- ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مايو 2025. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مايو 2026 نحو 50,811 حساباً أي ما نسبته 10.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 49,680 حساباً في نهاية أبريل 2026 أي ما نسبته 10.6% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 2.3%.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – مايو 2026

كان أداء شهر مايو لأسواق العينة محايد، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 7 أسواق من أصل 14 سوقاً مقارنة مع نهاية شهر أبريل. ولا زالت الغلبة للأداء الموجب منذ بداية العام وإن بشكل طفيف، حيث حققت ثماني أسواق مكاسب من أصل 14 سوقاً.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الياباني الذي ارتفع مؤشره بنحو 11.8%، لتصبح مكاسبه منذ بداية العام نحو 31.7%. تلاه كل من السوق الألماني بنحو 3.3% لتبلغ مكاسبه منذ بداية العام نحو 2.5%، ثم السوق الأمريكي بمكاسب بلغت نحو 2.8% لتبلغ حصيلتها منذ بداية العام نحو 6.2%. وجاء السوق الفرنسي في المرتبة الرابعة بمكاسب شهرية بلغت نحو 0.8%. وحققت بورصة قطر مكاسب شهرية بلغت نحو 0.6%، كما حققت بورصة البحرين مكاسب بنحو 0.4%، يتبعهم السوق البريطاني بتحقيقه مكاسب بنحو 0.3%، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 4.8%.

أكبر الخاسرين في شهر مايو كانت بورصة مسقط التي فقد مؤشرها نحو 7.4%-، لينخفض مجمل مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو 32.0%، ولازالت أكبر الرابحين. وفقد مؤشر السوق الهندي نحو 2.8%-، أي زاد من خسائره منذ بداية العام إلى نحو 12.3%- ليصبح أكبر الخاسرين. يتبعه السوق الصيني بنحو 1.1%-، ثم السوق السعودي بنحو 1.0%- الذي خفض من مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 5.6%، ومن ثم سوق أبوظبي بنحو 0.8%-، وتبعتهم بورصة الكويت بخسائر بنحو 0.5%-، وأقل الخاسرين خلال مايو كان سوق دبي بنحو 0.1%-.

ووفقاً لتقديرنا بترجيح احتمال وقف الحرب والوصول إلى توافق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، نعتقد أن الغلبة للأداء الموجب في شهر يونيو، ربما لكل أسواق العينة، هي المرجحة في رد فعل على انخفاض المخاطر الجيوسياسية. وإن تحقق ما نعتقد، أي وقف حرب وتوافق، وقد لا يتحقق، التفاوت في المكاسب سوف يكون كبيراً ما بين الأسواق لصالح الأسواق التي تستفيد حالاً من وقف الحرب مقابل من تأتي استفادتها متأخر، وأيضاً لصالح الأسواق الخاسرة منذ بداية العام لتعويض ما فاتها مقابل الأسواق الرابحة.

البنك الأهلي : تراجع المخصصات 1.8 مليون دينار كويتي بنسبة 16.6%

7.288 مليار دينار موجودات البنك بارتفاع نسبته 5.2%

نتائج البنك الأهلي الكويتي - الربع الأول 2026

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 18.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.5 مليون دينار كويتي ونسبته 15.7% مقارنة بنحو 15.8 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام الفائت. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الربح التشغيلي إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات، وقابله الارتفاع في قيمة الضرائب.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بقيمة 6.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 13.0%، وصولاً إلى نحو 57 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 17.8%، ليبلغ نحو 42.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 35.8 مليون دينار كويتي في الربع الأول 2025. وارتفع أيضاً، بند صافي أرباح تحويل عملات أجنبية بقيمة 1 مليون دينار كويتي وبنسبة 54.3%، وصولاً إلى نحو 2.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.9 مليون دينار كويتي. بينما انخفض، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 767 ألف دينار كويتي أو بنحو 7.7%- مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2025.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 3.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 16.3%، لتبلغ نحو 24.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 21.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية نحو 43.1% بعد أن كانت عند نحو 41.9%. وتراجعت جملة المخصصات بنحو 1.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 16.6%-، لتبلغ نحو 9.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.1 مليون دينار كويتي. وجميع ما تم ذكره يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 32.0% مقارنة بنحو 31.3% للفترة نفسها من العام السابق.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 7.288 مليار دينار

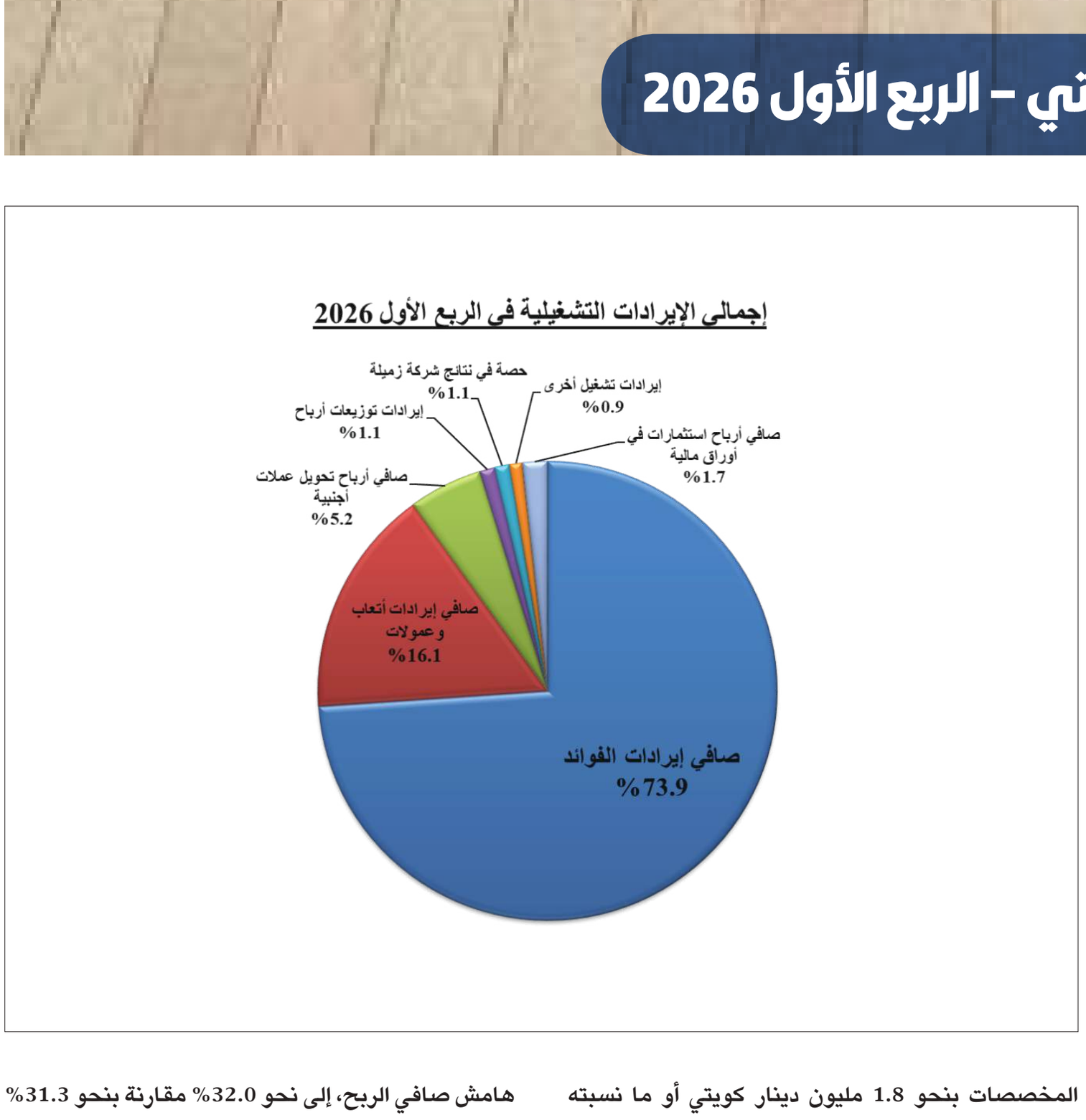

كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 362.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.2% مقارنة بنحو 6.925 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، بينما انخفض بنحو 1.0%- أو بنحو 72.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 7.360 مليار دينار كويتي في الربع الأول من عام 2025. وارتفع بند قروض وسلف بنحو 222.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.9%، ليصل إلى 4.789 مليار دينار كويتي (65.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.566 مليار دينار كويتي (65.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، كما ارتفع بنحو 68.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 1.4% عندما بلغ نحو 4.720 مليار دينار كويتي (64.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2025. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 86.8% مقارنة بنحو 80.9%. بينما سجل بند استثمارات في أوراق مالية انخفاضاً بقيمة 89.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.1%-، وصولاً إلى 1.011 مليار دينار كويتي (13.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.100 مليار دينار كويتي (15.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2025، وانخفض بنحو 95.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.6%- مقارنة مع نحو 1.106 مليار دينار كويتي (15.0% من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 393 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6.4%، لتصل إلى نحو 6.544 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.151 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025. في حين انخفضت المطلوبات بنحو 80.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 1.2%-، مقارنة مع نحو 6.624 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.8% مقابل 90.0% للفترة المماثلة من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 10.9% مقارنة بنحو 9.9%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 27.9% قياساً بنحو 25.3%. وكذلك ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) عند نحو 1.0% مقارنة نحو 0.9%. وسجلت ربحية السهم الواحد (EPS) ارتفاعاً لتصل إلى نحو 6 فلس مقابل 5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 12.3 ضعف مقارنة مع 15.5 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنسبة 20.0% مقابل انخفاض سعر السهم بنحو 4.9%-. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة للفترتين.

البيان	2026/03/31 (ألف دينار كويتي)	2025/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	7,287,585	7,359,924	72,339-	%1.0-	↓
مجموع المطلوبات	6,543,544	6,624,127	80,583-	%1.2-	↓
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	650,685	642,850	7,835	%1.2	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	56,961	50,389	6,572	%13.0	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	24,576	21,123	3,453	%16.3	↑
المخصصات	9,251	11,090	1,839-	%16.6-	↓
الضرائب	4,885	2,405	2,480	%103.1	↑
صافي الربح	18,249	15,771	2,478	%15.7	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%1.0	%0.9			↑
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.9	%9.9			↑
**العائد على رأس المال	%27.9	%25.3			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	6	5	1	%20.0	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	294	309	15-	%4.9-	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.3	15.5			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.2			

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2026 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثاني والعشرون 04/06/2026	الأسبوع الحادي والعشرون 25/05/2026	التغير %
عدد أيام التداول	4	2	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	702.8	710.2	-%1.0
مؤشر السوق العام	8,760.6	8,815.1	-%0.6
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	379,054,429	265,839,105	
المعدل اليومي (د.ك)	94,763,607	132,919,552	-%28.7
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,538,548,422	937,338,114	
المعدل اليومي (أسهم)	384,637,106	468,669,057	-%17.9
عدد الصفقات	103,854	49,057	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	25,964	24,529	%5.9

البيان / الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	41,570,023	%11.0
بنك الكويت الوطني	31,499,071	%8.3
الشركة الوطنية العقارية	25,463,805	%6.7
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	15,968,075	%4.2
الشركة الوطنية للتنظيف	15,778,566	%4.2
الإجمالي	130,279,540	%34.4
البيان / القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	110,993,661	%29.3
قطاع البنوك	93,601,854	%24.7
قطاع العقار	67,961,510	%17.9
قطاع الصناعة	45,581,685	%12.0
قطاع الخدمات الاستهلاكية	28,596,271	%7.5

	الأسبوع الثاني والعشرون 04/06/2026	الأسبوع الحادي والعشرون 25/05/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	13	22
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	12	5
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	4	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (أربعة أيام عمل بمناسبة عطلة عيد الأضحى المبارك) أقل نشاطاًمختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال) ، بينما ارتفع عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 702.8 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 7.4 نقطة ونسبته 1.0%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 34.8 نقطة أي ما يعادل 4.7%- عن إقفال نهاية عام 2025.

14 الاقتصادية ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	اسم الشـركة	يوم الخميس	يوم الإثنين	الفرق	إقفال	الفرق
		2026/06/04	2026/05/25	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	773.1	793.1	(2.5)	903.2	(14.4)
2	بنك الخليج	353.7	363.0	(2.6)	352.6	0.3
3	البنك التجاري الكويتي	554.0	554.0	0.0	583.5	(5.1)
4	البنك الأهلي الكويتي	236.9	243.0	(2.5)	245.7	(3.6)
5	بنك الكويت الدولي	350.1	355.4	(1.5)	347.4	0.8
6	بنك برقان	333.8	339.1	(1.6)	361.3	(7.6)
7	بيت التمويل الكويتي	4,511.4	4,535.4	(0.5)	4,402.9	2.5
	قطـــاع البنـــوك	865.4	879.1	(1.6)	927.0	(6.6)
8	شركة التسهيلات التجارية	216.5	207.9	4.1	208.6	3.8
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,618.5	1,610.8	0.5	1,778.8	(9.0)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	325.9	325.9	0.0	380.0	(14.2)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	280.2	276.7	1.3	275.0	1.9
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	96.9	94.5	2.5	93.1	4.1
	قطـــاع الاستثمـــار	334.1	329.1	1.5	351.1	(4.8)
13	شركة الكويت للتأمين	140.3	137.8	1.8	140.0	0.2
14	مجموعة الخليج للتامين	668.1	754.8	(11.5)	720.1	(7.2)
15	الشركة الأهلية للتأمين	320.1	337.5	(5.2)	363.3	(11.9)
16	شركة وربة للتأمين	220.7	229.5	(3.8)	220.7	0.0
	قطـــاع التأميـــن	280.9	299.5	(6.2)	300.2	(6.4)
17	شركة عقارات الكويت	824.9	809.6	1.9	840.2	(1.8)
18	شركة العقارات المتحدة	717.1	663.1	8.1	650.8	10.2
19	الشركة الوطنية العقارية	489.7	437.1	12.0	291.4	68.1
20	شركة الصالحية العقارية	1,860.4	1,813.6	2.6	1,827.7	1.8
	قطـــاع العقـــار	565.0	535.6	5.5	507.1	11.4
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	380.0	373.7	1.7	473.4	(19.7)
22	شركة أسمنت الكويت	670.8	678.4	(1.1)	640.7	4.7
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	807.4	827.3	(2.4)	839.3	(3.8)
	قطـــاع الصناعـــة	405.0	406.8	(0.4)	445.5	(9.1)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	822.3	784.6	4.8	941.6	(12.7)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,036.2	1,036.2	0.0	1,098.5	(5.7)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,134.3	1,128.0	0.6	881.4	28.7
27	شركة سنرجي القابضة	125.4	122.4	2.5	107.9	16.2
	قطـــاع الخدمـــات	930.6	923.1	0.8	808.3	15.1
28	شركة نقل وتجارة المواشي	78.2	80.4	(2.7)	90.8	(13.9)
	قطـــاع الأغذيـة	433.7	434.3	(0.1)	436.8	(0.7)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	993.3	993.3	0.0	1,000.7	(0.7)
	الشركـات غيـر الكويتيـة	196.2	196.2	0.0	196.6	(0.2)
	مؤشـــر الشـــال	702.8	710.2	(1.0)	737.6	(4.7)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

KAMCO INVEST

تقرير كامكو إنفست عن الربع الأول 2026

67.9 مليار دولار أرباح الشركات المدرجة في أسواق الخليج

ارتفع إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية بنسبة **١٥,٥ في المائة على أساس سنوي** في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ ليصل إلى مستوى قياسي جديد على أساس ربع سنوي بلغ **٦٧,٩ مليار دولار أمريكي**، مقابل **٥٨,٨ مليار دولار أمريكي** في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء نمو الأرباح مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أرباح شركات قطاع الطاقة، وفي مقدمتها شركة أرامكو، إلى جانب نمو أرباح البنوك المدرجة وشركات قطاعي إنتاج الأغذية والسلع الرأسمالية. في المقابل، حد التراجع الحاد الذي سجلته أرباح شركات قطاعي الاتصالات والنقل من وتيرة النمو الإجمالي للأرباح. **وعلى أساس ربع سنوي مقارنة بالربع السابق، كان نمو الأرباح أكثر قوة، إذ تجاوز أكثر من نسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام ٢٠٢٥، بدعم مرة أخرى من ارتفاع أرباح قطاع الطاقة، إلى جانب نمو أرباح الشركات العاملة في قطاعي المواد الأساسية والبنوك. وقد قابل ذلك جزئياً تراجع أرباح قطاعي العقار وإنتاج الأغذية.**

وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت الشركات المدرجة في كل من قطر والكويت تراجعاً في الأرباح خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦ بنسبة ٣,٣ في المائة و٤٨,٩ في المائة على أساس سنوي، على التوالي. إلا أن ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي كان كافياً لتعويض هذا التراجع. **وسجلت الشركات المدرجة في السوق السعودية أكبر نمو في صافي الأرباح، بزيادة سنوية قدرها ٨,١ مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة ٢٢,٢ في المائة لتصل إلى ٤٤,٤ مليار دولار أمريكي، تلتها الشركات المدرجة في سوقي أبوظبي ودبي بزيادة سنوية قدرها ١,٥ مليار دولار أمريكي و٠,٨ مليار دولار أمريكي، على التوالي. أما على أساس ربع سنوي، سجلت الشركات المدرجة في أسواق أبوظبي ودبي والكويت تراجعاً في الأرباح، إلا أن هذا الانخفاض قابله ارتفاع قوي في أرباح الشركات المدرجة في السوق السعودية التي سجلت أرباحها الفصلية نمواً يقارب الضعف، تلتها الشركات المدرجة في قطر والبحرين التي حققت نمواً بمعدل ثنائي الرقم في أرباحها خلال الفترة ذاتها.**

كما شهد الربع الأول من العام ٢٠٢٦ نمواً واسع النطاق في إيرادات الشركات المدرجة في البورصات الخليجية على أساس سنوي، إذ بلغ إجمالي الإيرادات الفصلية ٣٥٣,٣ مليار دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة ٧,٧ في المائة على أساس سنوي. ومقارنة بالربع السابق، جاء نمو الإيرادات بوتيرة أبطأ بلغت نسبتها ٢,٧ في المائة، في ظل تراجع الإيرادات في معظم الدول الخليجية، متأثرة بتداعيات الحرب في الشرق الأوسط.

وفي قطاع الطاقة، سجلت ٢١ من أصل ٣٠ شركة مدرجة نمواً في أرباحها، مقابل تراجع أرباح تسع شركات على أساس سنوي. وارتفع صافي ربح شركة أرامكو السعودية بأكثر من الربع في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٣٢,٠ مليار دولار أمريكي، بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام، إذ بلغ سعر مزيج خام برنت ١٢٦,٧ دولار أمريكي للبرميل بنهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٦، فيما بلغ متوسط سعره ٨٠,٧ دولار أمريكي للبرميل خلال هذا الربع، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة ٦,٤ في المائة ونمواً ربع سنوياً بنسبة ٢٦,٨ في المائة. كما استفادت الشركة من زيادة أحجام المبيعات ونمو الإيرادات الناتجة عن المنتجات المكررة والكيماوية. كذلك، سجلت شركتا رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترو رابغ) والشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) المدرجتان في السوق السعودية نمواً ملحوظاً في الأرباح، بدعم من تحسن هوامش المنتجات المكررة، وارتفاع أحجام المبيعات، وزيادة أسعار شحن ناقلات النفط الخام. وفي المقابل، قابل هذا الأداء تراجع أرباح أدنوك للغاز بنسبة ١٥,٠ في المائة نتيجة الاضطرابات الناجمة عن الحرب. أما على صعيد الإيرادات، فقد ارتفعت إيرادات قطاع الطاقة بنسبة ٨,٩ في المائة على أساس سنوي وبنسبة ١٠,٣ في المائة على أساس ربع سنوي خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦ لتصل إلى ١٤٤,٦ مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد قطاع البنوك الخليجية، واصلت أرباح القطاع تحقيق معدلات نمو مستقرة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٣,٢ في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة ٥,١ في المائة على أساس سنوي، ليصل إجمالي صافي ربح القطاع إلى ١٦,٩ مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وجاء هذا النمو مدعوماً باستمرار التوسع الائتماني بوتيرة قوية وعلى نطاق واسع في معظم الدول الخليجية. ووفقاً لبيانات البنوك المركزية الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في المنطقة ٢,١ تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٦ (باستثناء عمان لعدم توافر البيانات)، مسجلاً نمواً بنسبة ٢,٥ في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة ٩,١ في المائة على أساس سنوي. في المقابل، سجلت الإيرادات الإجمالية للبنوك نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً على أساس ربع سنوي بنسبة بلغت ٠,٩ في المائة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، وهو أدنى معدل نمو فصلي خلال أربع فترات ربع سنوية، لتصل إلى ٣٥,٢ مليار دولار أمريكي، فيما بلغت نسبة النمو السنوي ٨,٨ في المائة. وشهد صافي إيرادات الفوائد تراجعاً هامشياً بنسبة ٠,٣ في المائة خلال هذا الربع، إلا أن نمو إيرادات غير الفوائد بنسبة ٣,٨ في المائة عوض هذا الانخفاض. كما ساهم تراجع مخصصات خسائر الائتمان إلى ٢,٧ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٣,٩ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام ٢٠٢٥ في تعزيز صافي ربح القطاع.

أما قطاع الاتصالات الخليجي، فقد سجل تراجعاً حاداً في صافي الربح بنسبة ١٢,٢ في المائة على أساس سنوي ليبلغ ٣,١ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض أرباح مجموعة الإمارات للاتصالات «&e» بنسبة ٤٦,٢ في المائة نتيجة تسجيل مكاسب استثنائية غير متكررة في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وفي المقابل، حققت معظم الشركات الأخرى المدرجة ضمن القطاع نمواً واسع النطاق في أرباحها خلال هذا الربع.

الكويت

تراجع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة الكويت بشكل حاد في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، ليفقد ما يقارب نصف قيمته، إذ انخفض بنسبة ٤٨,٩ في المائة على أساس سنوي ليبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكي مقابل ٢,٤ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وعلى صعيد القطاعات الرئيسية في السوق، سجل كل من قطاع البنوك وقطاع الاتصالات نمواً في الأرباح خلال هذه الفترة، في حين جاء التراجع الإجمالي نتيجة للانخفاض الحاد في أرباح قطاع النقل. ويعزى ذلك إلى تسجيل شركة أجيليتي للمخازن العمومية صافي خسائر بقيمة ٧٣٧,٨ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقارنة بأرباح قدرها ٣٧,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وتعود هذه الخسارة في المقام الأول إلى مخصص غير نقدي لمرة واحدة، يتعلق بأصول عقارات استثمارية، وذلك عقب صدور أحكام قضائية بشأن أراضي مستأجرة في الكويت. ونتيجة لذلك، سجلت أرباح قطاعات النقل والعقار والسلع الرأسمالية أكبر التراجعات خلال هذا الربع. وتجدر الإشارة إلى أن ٩ قطاعات من أصل ١٨ قطاعاً مدرجاً في بورصة الكويت حققت نمواً سنوياً في الأرباح خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، فيما سجلت القطاعات المتبقية تراجعاً في أرباحها.

من جهة أخرى، ارتفع صافي الأرباح ربع السنوية للبنوك الكويتية المدرجة بنسبة ٢,٢ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ١,٣ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١,٢ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا الأداء بدعم من نمو محفظة القروض وارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات. وتصدر كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي قائمة البنوك الأكثر تحقيقاً للأرباح خلال هذا الربع، في حين سجلت بقية البنوك نتائج متباينة، وإن كانت إيجابية بصفة عامة. وسجل بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره ١٣٥,٥ مليون دينار كويتي (٤٤٣,٥ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١٣٤,١ مليون دينار كويتي (٤٣٩,٠ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بنمو بلغت نسبته ١,٠ في المائة، بدعم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، وذلك على الرغم من تأثر النتائج بزيادة المصروفات التشغيلية وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان مقارنة بالربع الأول من العام ٢٠٢٥. من جانبه، سجل بيت التمويل الكويتي صافي ربح قدره ١٧٦,٥ مليون دينار كويتي (٥٧٧,٩ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، بارتفاع بلغت نسبته ٥,٠ في المائة مقابل ١٦٨,١ مليون دينار كويتي (٥٥٠,٤ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو مدعوماً بالأداء القوي لصافي إيرادات التمويل الذي ارتفع بنسبة ٤,١ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٣٣٢,٠ مليون دينار كويتي. في المقابل، تراجعت أرباح بنك برقان من ١٠,٧ مليون دينار كويتي (٣٥,٠ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥ إلى ٥,١ مليون دينار كويتي (١٦,٧ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، نتيجة ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعقب تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية في أواخر فبراير ٢٠٢٦، اتخذ بنك الكويت المركزي في ٢٦ مارس ٢٠٢٦ مجموعة من الإجراءات التنظيمية الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي.

أما قطاع الاتصالات، فقد سجل أفضل أداء على مستوى القطاعات من حيث المساهمة في نمو الأرباح، إذ ارتفع صافي ربحه إلى ٣٦٣,٥ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٢٦٣,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، محققاً نمواً بنسبة ٣٧,٥ في المائة. وباستثناء شركة ديجيتس ديجيتال، سجلت جميع الشركات المدرجة ضمن القطاع نمواً في أرباحها، بقيادة مجموعة زين التي حققت أعلى معدل نمو بنسبة ٥٠ في المائة. وسجلت زين الكويت صافي ربح قدره ٧٩,٨ مليون دينار كويتي (٢٦١,٢ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٥٣,٣ مليون دينار كويتي (١٧٤,٤ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بدعم من ارتفاع الإيرادات بنسبة ٦ في المائة على أساس سنوي نتيجة النمو الإيجابي في خدمات البيانات. كما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنحو ٦ في المائة لتصل إلى ١٨٢ مليون دينار كويتي، مع استقرار هامش الربحية عند ما يقرب من نسبة ٣٢ في المائة. وبلغت قاعدة العملاء النشطين ٥١,٢ مليون عميل. كما حققت أوريدو الكويت نمواً قوياً في الأرباح، إذ ارتفع صافي الربح إلى ٢٢,٠ مليون دينار كويتي (٧٢,٤ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١٨,٣ مليون دينار كويتي (٥٩,٨ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بزيادة بلغت نسبتها ٢٠,٦ في المائة. وارتفعت الإيرادات إلى ١٩٧ مليون دينار كويتي بنمو بلغت نسبته ١١ في المائة، بفضل زيادة إيرادات الخدمات. كما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة ١٥ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٨٠ مليون دينار كويتي، مع تحسن هامش الربحية بمقدار نقطتين مئويتين ليصل إلى نسبة ٤١ في المائة. وزادت قاعدة العملاء بنسبة ٥ في المائة

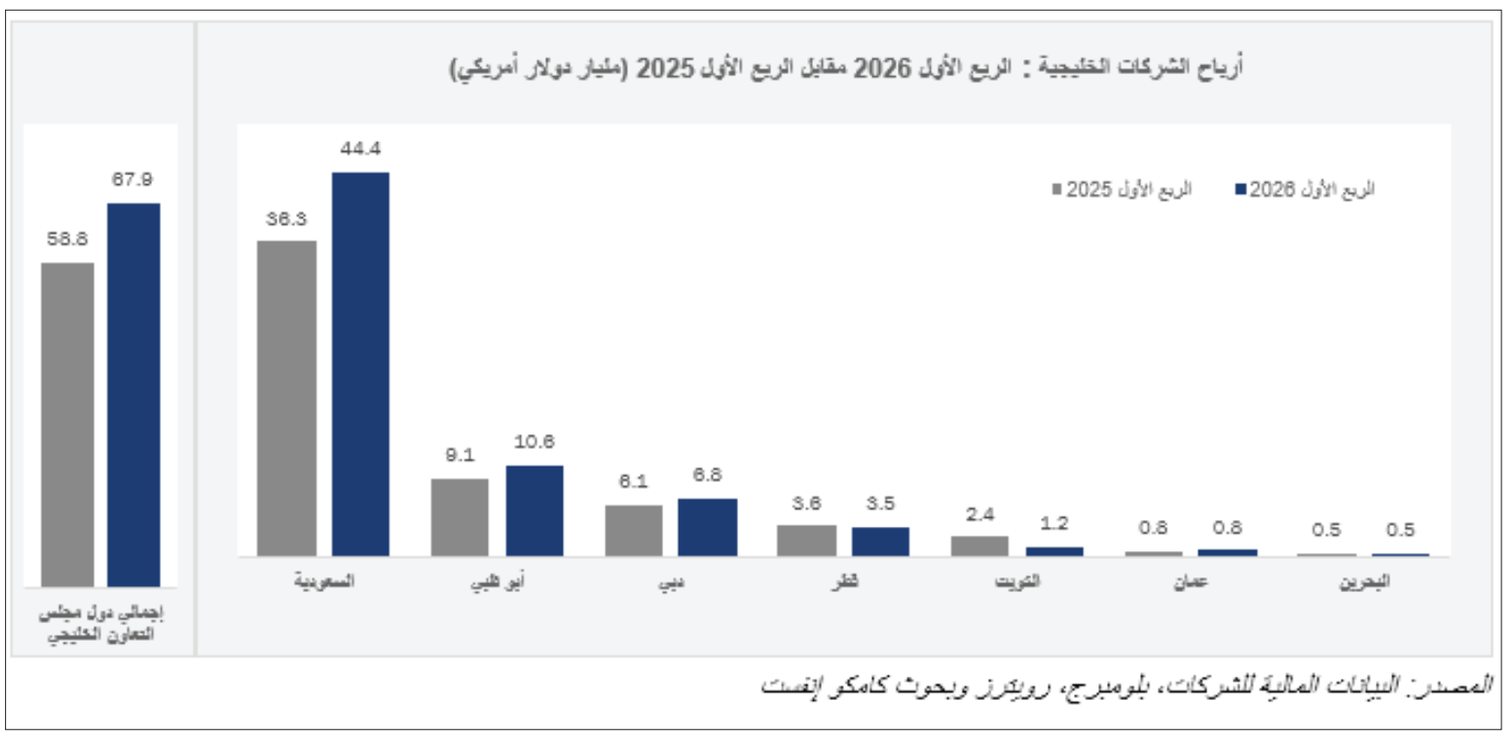

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

ارتفاع إجمالي صافي الأرباح بنسبة 15.5% على أساس سنوي

على أساس سنوي لتبلغ ٢٧,٧ مليون عميل بنهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٦.

السعودية

سجلت أرباح الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) نمواً بنسبة ٢٢,٢ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٤٤,٤ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٣٦,٣ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو مدعوماً بالأداء القوي للقطاعات الرئيسية في السوق، وفي مقدمتها قطاعات الطاقة والبنوك والمرافق العامة، في حين سجلت قطاعات العقار والرعاية الصحية والاستثمار والتمويل تراجعاً في الأرباح خلال هذا الربع.

وجاء قطاع الطاقة في صدارة قطاعات السوق من حيث المساهمة في الأرباح، بعدما ارتفع صافي ربحه إلى ٣٣,١ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٢٥,٦ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، محققاً نمواً بنسبة ٢٩,٥ في المائة. وسجلت أرامكو السعودية صافي ربح قدره ٣٢,٠ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٢٥,٥ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، على خلفية ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة أحجام المبيعات وتحسن أداء أنشطة التكرير والمعالجة والتسويق. كما ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة ٦,٨ في المائة ليصل إلى ٤٣٣,١ مليار ريال سعودي (١١٥,٥ مليار دولار أمريكي). وأعلن مجلس إدارة الشركة توزيع الأرباح الأساسية للمساهمين عن الربع الأول من العام ٢٠٢٦ بقيمة ٢١,٩ مليار دولار أمريكي، بزيادة سنوية بلغت نسبتها ٣,٥ في المائة. وفي السياق ذاته، عادت شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترو رابغ) إلى تحقيق الربحية مرة أخرى خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مسجلة صافي ربح قدره ٣٩٠,٨ مليون دولار أمريكي بعد تكبد خسائر في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة ٣٢,٤ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ١٤,٨٥ مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع مبيعات النفط الخام وتحسن ظروف التسعير.

من جهة أخرى، سجلت البنوك المدرجة في السوق السعودية نتائج قوية في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، إذ ارتفع صافي أرباحها بنسبة ٧,٧ في المائة ليصل إلى ٢٤,٠ مليار ريال سعودي (٦,٤ مليار دولار أمريكي). وجاء هذا النمو بدعم من ارتفاع إيرادات التمويل، وتراجع مخصصات خسائر الائتمان، والأداء القوي لكل من مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي وبنك البلاد. كما ساهم نمو الودائع بنسبة ٩ في المائة على أساس سنوي، متجاوزاً نمو الائتمان البالغ ٨ في المائة، في دعم استقرار هوامش ربحية القطاع. وسجلت جميع البنوك المدرجة نمواً في الأرباح خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦ باستثناء البنك السعودي الأول (ساب). وسجل مصرف الراجحي صافي ربح قدره ٦,٨ مليار ريال سعودي (١,٨ مليار دولار أمريكي) مقابل ٥,٩ مليار ريال سعودي (١,٦ مليار دولار أمريكي) في العام السابق، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع صافي دخل التمويل والاستثمار بنسبة ١٨,٤ في المائة على أساس سنوي. كما ارتفعت أرباح البنك الأهلي السعودي بنسبة ٦,٧ في المائة لتصل إلى ٦,٤ مليار ريال سعودي (١,٧ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٦,٠ مليار ريال سعودي (١,٦ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بدعم من نمو صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة ٣,١ في المائة نتيجة ارتفاع إيرادات التمويل. من جانبه، سجل بنك البلاد نمواً بنسبة ٥,١ في المائة في صافي الأرباح لتصل إلى ٧٣٥,٨ مليون ريال سعودي (١٩٦,٢ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٧٠٠,٤ مليون ريال سعودي (١٨٦,٧ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، نتيجة لارتفاع صافي الدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية. في المقابل، تراجعت أرباح البنك السعودي الأول (ساب) بنسبة ٢,٣ في المائة لتبلغ ٢,٠٩ مليار ريال سعودي (٥٥٦,٢ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٢,١٤ مليار ريال سعودي (٥٦٩,١ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان بنسبة ٢٠ في المائة على أساس سنوي.

أبوظبي

سجلت الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية نمواً في صافي الربح بنسبة ١٦,١ في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، ليصل إلى ١٠,٦ مليار دولار أمريكي مقابل ٩,١ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو بدعم رئيسي من ارتفاع أرباح قطاع البنوك بمقدار ٣٦٣,٤ مليون دولار أمريكي، إلى جانب القفزة القوية في أرباح قطاع إنتاج الأغذية التي ارتفعت بنسبة ٢٣٠ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ١,٤ مليار دولار أمريكي. وتصدر قطاع البنوك قائمة القطاعات الأكثر تحقيقاً للأرباح خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، بإجمالي صافي ربح قدره ٣,٤ مليار دولار أمريكي مقابل ٣,٠ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. واستند هذا الأداء إلى نمو أرباح ٩ بنوك من أصل ١١ بنكاً مدرجاً أفصحت عن نتائجها المالية لفترة الربع الأول من العام ٢٠٢٦.

وعلى مستوى البنوك، سجل بنك أبوظبي الأول أعلى صافي ربح خلال هذا الربع، على الرغم من تراجعه بنسبة ٢,٢ في المائة على أساس سنوي لتبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي، تلاه بنك أبوظبي التجاري الذي حقق نمواً قوياً في الأرباح بنسبة ٣٧,٣ في المائة لتصل إلى ٩١٥,١ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها. وسجل بنك أبوظبي الأول ارتفاعاً بنسبة ١٢ في المائة على أساس سنوي في صافي إيرادات الفوائد ليصل إلى ٥,٦ مليار درهم إماراتي (١,٥ مليار دولار أمريكي)، في حين شهدت إيرادات غير الفوائد تراجعاً هامشياً. ويعزى انخفاض صافي ربح البنك إلى الارتفاع الحاد في المخصصات خلال هذا الربع، والتي بلغت ٢٩٩,٥ مليون دولار أمريكي مقابل ١٩٧,١ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٥. في المقابل، استند النمو القوي لأرباح بنك أبوظبي التجاري إلى ارتفاع إيرادات غير الفوائد بنسبة ٣٦ في المائة على أساس سنوي، إلى جانب زيادة صافي إيرادات الفوائد بنسبة ١٠,١ في المائة. كما ارتفع صافي ربح مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة ٦ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٤٦٦,٦ مليون دولار أمريكي مقابل ٤٤٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، على خلفية نمو كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد، وذلك على الرغم من ارتفاع المخصصات خلال هذا الربع.

وجاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية من حيث حجم صافي الربح، والذي بلغ ٢,١ مليار دولار أمريكي، على الرغم من تراجعه بنسبة ٨,٤ في المائة على أساس سنوي. وضمن القطاع، سجلت أدنوك للغاز أعلى الأرباح عن فترة الربع الأول من العام ٢٠٢٦ بواقع ١,١ مليار دولار أمريكي مقابل ١,٣ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا التراجع إلى الاضطرابات الجيوسياسية والتشغيلية، حيث شهدت الشركة انخفاضاً في حجم المبيعات بنسبة ١٥ في المائة، ما أثر على نمو الإيرادات. في المقابل، حافظت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) على استقرار أرباحها، مسجلة نمواً هامشياً بنسبة ٠,٤ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٥٦٩,٢ مليون دولار أمريكي. كما ارتفعت أرباح أدنوك للحفر بنسبة ١,١ في المائة على أساس سنوي لتبلغ ٣٤٤,٨ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٣٤٠,٩ مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٥. وجاء الأداء القوي لأدنوك للحفر بدعم من ارتفاع معدلات تشغيل أسطول الحفارات واستمرار التوسع في أعمال قطاع خدمات حقول النفط.

353.3 مليار دولار أمريكي إيرادات فصلية بنمو 7.7%

دبي

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في سوق دبي المالي بنسبة ١٢,٣ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٦,٨ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٦,١ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بدعم من نمو أرباح معظم القطاعات المدرجة في السوق. وجاء هذا التحسن بصفة رئيسية نتيجة الأداء القوي لقطاعات المرافق العامة والعقار والاتصالات والتأمين، في حين سجل قطاعا النقل وخدمات المستهلكين تراجعاً في الأرباح على أساس سنوي. وظلت الأرباح متركزة بشكل كبير في قطاعات البنوك والعقار والمرافق العامة وخدمات النقل، والتي استحوذت مجتمعة على ما نسبته ٨٨,٩ في المائة من إجمالي

وسجل قطاع البنوك نمواً في صافي الأرباح بنسبة ٠,٩ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٣,٢ مليار دولار أمريكي في الربع

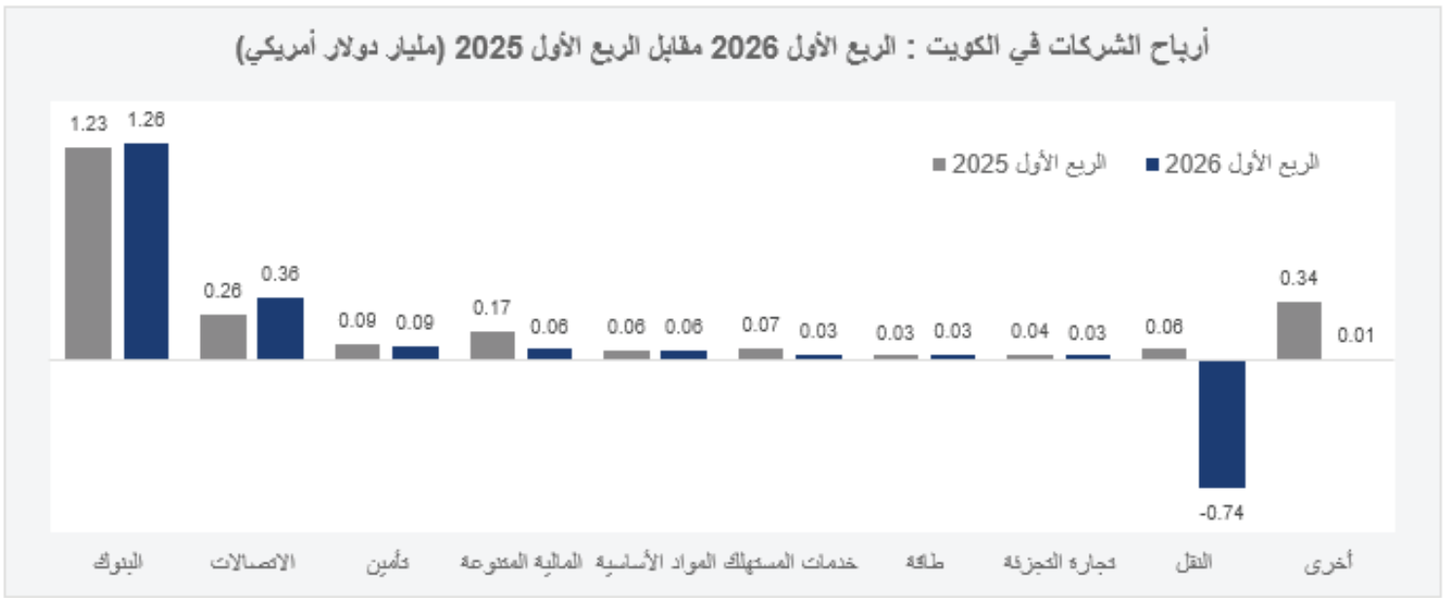

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

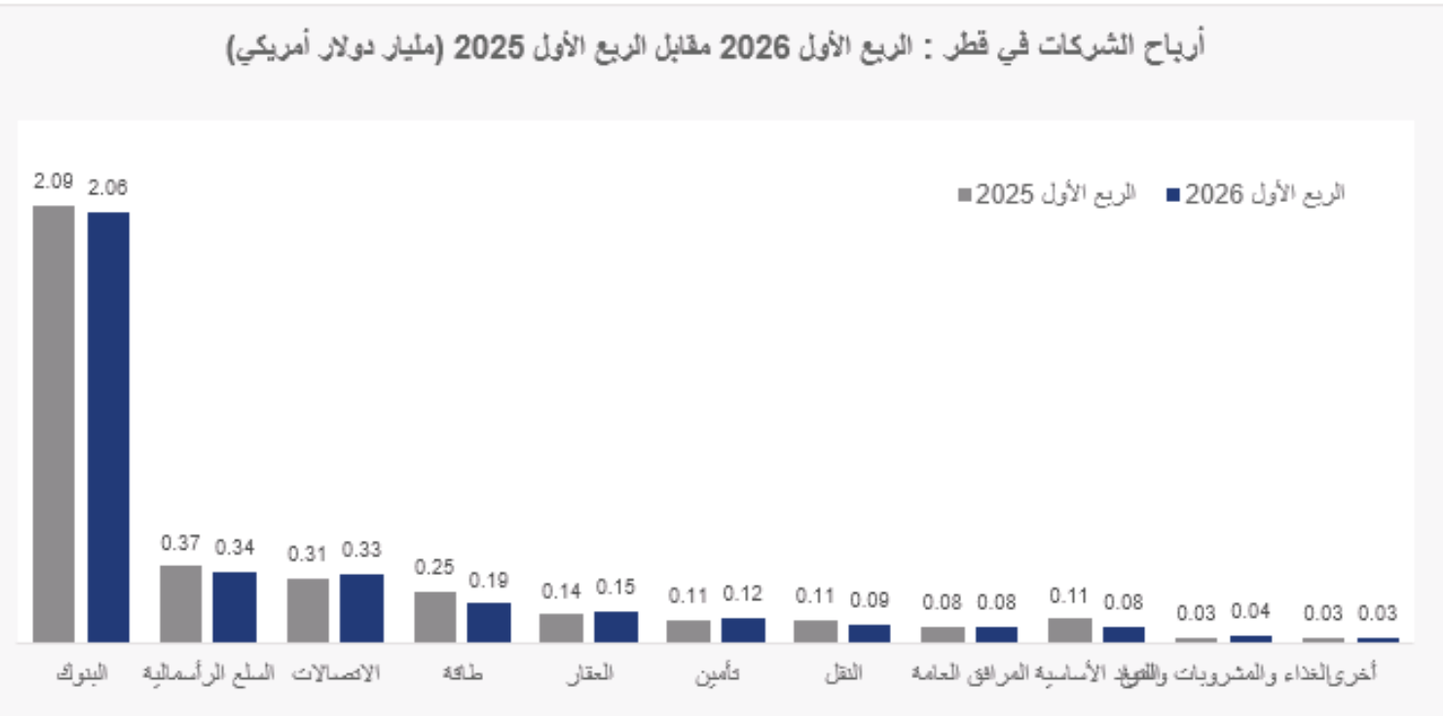

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

قطاعات الطاقة وإنتاج الأغذية والبنوك تقود الأرباح إلى مستويات قياسية

الأول من العام ٢٠٢٦. وتصدر بنك الإمارات دبي الوطني القطاع بتحقيق صافي ربح قدره ١,٧٤ مليار دولار أمريكي مقابل ١,٦٩ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، مدعوماً بالنمو القوي الذي سجلته محفظة القروض. وجاء بنك المشرق في المرتبة الثانية من حيث حجم الأرباح، محققاً صافي ربح قدره ٥١٢,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٤٧٨,١ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. واستند هذا النمو إلى الارتفاع القوي لإيرادات التشغيل التي بلغت ٣,٤ مليار درهم إماراتي (٩٣٠ مليون دولار أمريكي) خلال هذا الربع، بدعم من متانة مستويات السيولة والودائع ونمو صافي القروض.

أما قطاع العقار، فقد سجل نمواً قوياً في الأرباح بنسبة ٣٨,٣ في المائة على أساس سنوي ليصل صافي أرباحه إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١,٧ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاءت إعمار العقارية في صدارة شركات القطاع بتسجيلها لصافي ربح قدره ١,٤ مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة ٣٤,٧ في المائة على أساس سنوي مقابل ١,٠ مليار دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وجاء هذا الأداء القوي مدعوماً باستمرار الطلب القوي على العقارات في دولة الإمارات، ونجاح إطلاق المشاريع الجديدة، إلى جانب بلوغ مبيعات المجموعة العقارية ٦,١ مليار دولار أمريكي خلال الربع. كما ارتفعت الإيرادات الإجمالية للشركة بنسبة ٢٣ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار أمريكي. وبالمثل، سجلت إعمار للتطوير نمواً لافتاً في الأرباح بنسبة ٥٢,٤ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٧٩٥,٧ مليون دولار أمريكي، مقابل ٥٢٢,٣ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥.

وفي قطاع المرافق العامة، ارتفع صافي الربح بنسبة ٥٢,٠ في المائة على أساس سنوي ليبلغ ٣٠٧,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٢٠٢,٥ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وسجلت هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) نمواً قوياً في الأرباح بنسبة ٧٤,٢ في المائة لتصل إلى ٢٣٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١٣٢,٢ مليون دولار أمريكي في الفترة المقابلة من العام ٢٠٢٥. كما ارتفع صافي ربح شركة إمباور بنسبة ٤٤,٨ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٥٦,٤ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، في حين تراجعت أرباح الشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد) بنسبة ٣٢,٣ في المائة على أساس سنوي لتبلغ ٢١,٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها.

قطر

تراجعت أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر بنسبة ٣,٣ في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار أمريكي مقابل ٣,٦ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض أرباح قطاعات الطاقة والمواد الأساسية والبنوك، وهو ما قابله جزئياً نمو أرباح قطاعي الاتصالات والعقار خلال هذا الربع.

وسجل قطاع البنوك في قطر تراجعاً في الأرباح بنسبة ١,٦ في المائة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦ لتبلغ ٢,٠٦ مليار دولار أمريكي، مستحوذاً على ما نسبته ٥٨,٨ في المائة من إجمالي أرباح الشركات المدرجة خلال هذا الربع. وحقق بنك قطر الوطني صافي ربح قدره ٤,٣٣ مليار ريال قطري (١,١٩ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، بارتفاع بلغت نسبته ١,٧ في المائة مقابل ٤,٢٦ مليار ريال قطري (١,١٧ مليار دولار أمريكي) في الفترة المقابلة من العام السابق، بدعم من ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة ١٠ في المائة ليصل إلى ٣,٣ مليار دولار أمريكي. كما سجل مصرف قطر الإسلامي نمواً هامشياً بنسبة ٠,١ في المائة، محققاً صافي ربح قدره ٩٨٥,٦ مليون ريال قطري (٢٧٠,٤ مليون دولار أمريكي). وفي المقابل، ارتفع صافي ربح بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ٣,٢ في المائة ليصل إلى ٣٦٧,٨ مليون ريال قطري (١٠٠,٩ مليون دولار أمريكي) مقابل ٣٥٦,٤ مليون ريال قطري (٩٧,٧ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، على خلفية نمو الأصول التمويلية واستقرار تدفقات الودائع. أما البنك التجاري القطري، فقد سجل تراجعاً في صافي الربح بنسبة ٢٣,٠ في المائة ليبلغ ١٣٧,٥ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ١٧٨,٧ مليون دولار أمريكي في الفترة المقابلة من العام السابق، نتيجة ارتفاع المخصصات والمصروفات التشغيلية.

وفي قطاع الطاقة، تراجعت الأرباح بنسبة ٢٣,٠ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ١٨٩,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٢٤٦,٢ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا التراجع بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض أرباح شركة الخليج الدولية للخدمات بنسبة ٦٥,٩ في المائة على أساس سنوي، إذ بلغ صافي أرباحها ٧٥,٦ مليون ريال قطري (٢٠,٧ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٢٢٢,٠ مليون ريال قطري (٦٠,٩

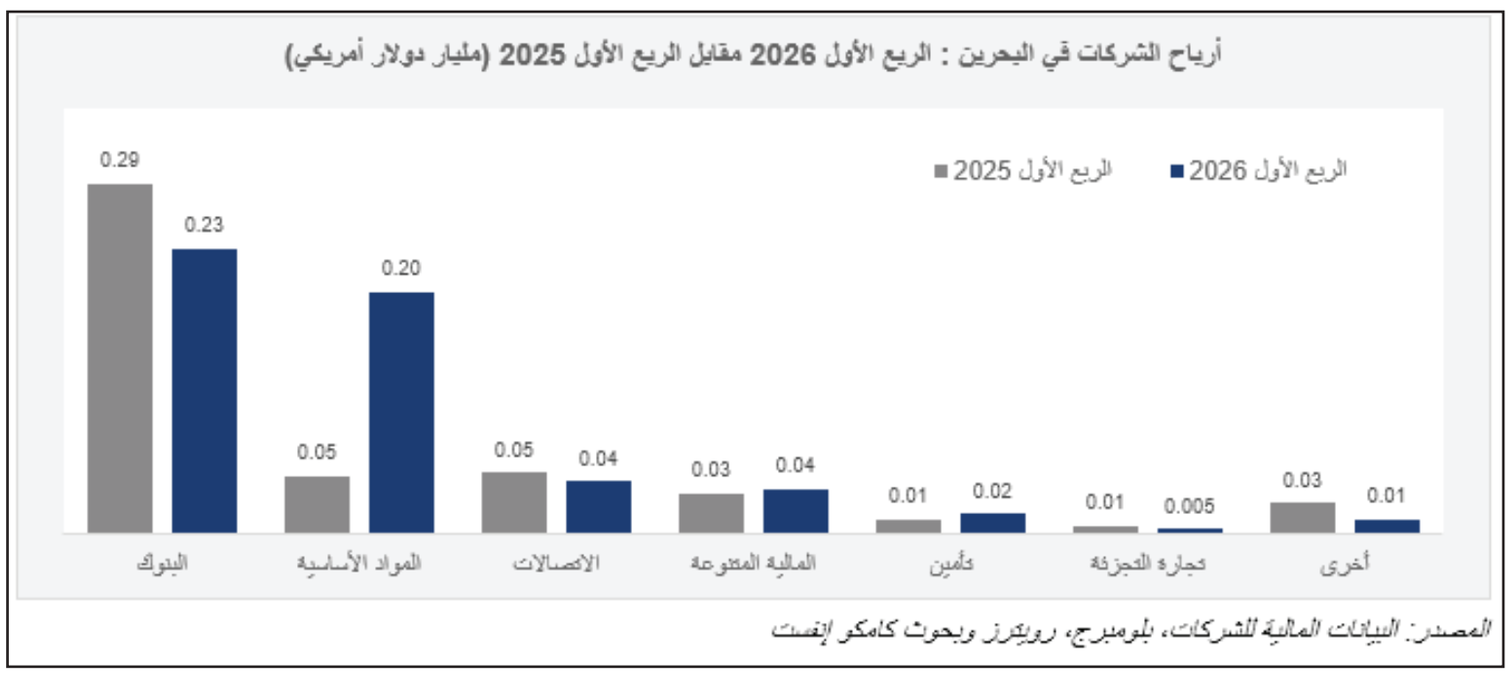

المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مساهمة قطاعي الحفر والطيران في الإيرادات، إذ تأثر قطاع الحفر بانخفاض معدلات تشغيل الأصول نتيجة بقاء عدد من منصات الحفر البرية والبحرية خارج نطاق التعاقد خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مما انعكس سلباً على الأداء التشغيلي للشركة. في المقابل، سجلت شركة ناقلات نمواً في صافي الأرباح بنسبة ١,٣ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٤٣٨,٩ مليون ريال قطري (١٢٠,٤ مليون دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، بدعم من ارتفاع الإيرادات الإجمالية إلى ١,٢١ مليار ريال قطري، والتي جاءت بصفة رئيسية من الأنشطة التشغيلية الأساسية، بما في ذلك مساهمات أحواض قطر لبناء السفن وإضافة سفن جديدة لنقل غاز البترول المسال. إلا أن أنشطة أحواض السفن والخدمات البحرية شهدت انخفاض معدلات التشغيل خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة وتأثيرها على مستويات النشاط.

البحرين

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة البحرين بنسبة ١٧,٦ في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٥٤٩,٨ مليون دولار أمريكي مقابل ٤٦٧,٦ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو القوي مدعوماً بارتفاع أرباح ست قطاعات من أصل أربعة عشر قطاعاً مدرجاً في السوق، في حين سجلت القطاعات الثمانية المتبقية تراجعاً في أرباحها على أساس سنوي. وشملت القطاعات الداعمة للنمو قطاع المواد الأساسية وقطاع الاستثمار والتمويل وقطاع التأمين، بينما شهدت قطاعات الاتصالات والبنوك والتجزئة انخفاضاً في الأرباح.

وسجل قطاع البنوك تراجعاً في صافي الربح عن فترة الربع الأول من العام ٢٠٢٦ ليبلغ ٢٣٤,٩ مليون دولار أمريكي مقابل ٢٨٨,٥ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا التراجع جزئياً إلى تسجيل المصرف الخليجي التجاري خسارة بلغت ٦,٥ مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع. إلا أنه على الرغم من ذلك، شهدت عدد من البنوك الكبرى تحسناً ملحوظاً في الأرباح، إذ ارتفعت أرباح بنك البحرين والكويت بنسبة ٢٤,٦ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٧٠ مليون دولار أمريكي، فيما ارتفعت أرباح بنك السلام بنسبة ٢٤,٤ في المائة لتبلغ ٦١,٤ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها. وجاء نمو أرباح بنك البحرين والكويت بدعم رئيسي من استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات، إلى جانب نمو محفظة القروض والسلفيات. كما ارتفع صافي إيرادات الرسوم والعمولات لدى البنك بنسبة ١٢ في المائة ليصل إلى ٥,٦ مليون دينار بحريني (١٤,٩ مليون دولار أمريكي).

أما على صعيد قطاع المواد الأساسية، سجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) أداءً استثنائياً، إذ حققت نمواً في صافي الأرباح بنسبة ٣١٥,٥ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ١٩٩,٨ مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٤٨,١ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو القوي على الرغم من تراجع حجم المبيعات بنسبة ١٧ في المائة على أساس سنوي إلى ٣١٢,٥٦٣ طن متري نتيجة استمرار اضطرابات الشحن الإقليمية الناجمة عن التوترات والصراع في المنطقة. إلا أن ارتفاع متوسط أسعار البيع ساهم في دعم الإيرادات، التي نمت بنسبة ٢,٦ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٤١٩,٦ مليون دينار بحريني (١,١ مليار دولار أمريكي) خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٤٠٩,٠ مليون دينار بحريني (١,٠٨ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام ٢٠٢٥.

عمان

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة مسقط بنسبة ٤,٠ في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٨٣٨,٥ مليون دولار أمريكي مقابل ٨٠٦,٤ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥، بدعم رئيسي من نمو أرباح قطاعات البنوك والطاقة والاتصالات والمواد الأساسية. في المقابل، حدت الخسائر المسجلة في قطاعي المرافق العامة والنقل من وتيرة النمو الإجمالي للأرباح خلال هذه الفترة. وسجل قطاع البنوك نمواً في صافي الأرباح بنسبة ١٠,٣ في المائة على أساس سنوي ليبلغ ٣٧٤,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٣٤٠,٠ مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق. ومن بين سبعة بنوك أفصحت عن نتائجها المالية، حققت ستة بنوك نمواً في الأرباح، فيما كان بنك نزوى البنك الوحيد الذي سجل تراجعاً على أساس سنوي.

وجاء بنك مسقط في صدارة البنوك العمانية من حيث الزيادة المطلقة في الأرباح، إذ ارتفع صافي ربحه إلى ١٦٦,١ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ١٥٢,١ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا النمو بدعم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة ٦,٤ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٤١,١ مليون ريال عماني (١٠٦,٩ مليون دولار أمريكي)، إلى جانب انخفاض مخصصات خسائر الائتمان، وقوة إيرادات الرسوم والعمولات، وزيادة النشاط التمويلي في السوق العمانية. وجاء بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية من حيث حجم الأرباح، مسجلاً صافي ربح قدره ٦٧,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٥٥,٧ مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٥. ويعزى هذا النمو إلى التحسن القوي في إيرادات التشغيل التي ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة لتصل إلى ٧١,٣ مليون ريال عماني (١٨٥,٤ مليون دولار أمريكي)، على خلفية زيادة صافي إيرادات الفوائد وارتفاع الإيرادات التشغيلية الأخرى. كما ارتفعت أرباح البنك الوطني العماني بنسبة ١٤ في المائة على أساس سنوي لتصل إلى ٥٠,٦ مليون دولار أمريكي، فيما نمت أرباح بنك ظفار بنسبة ٨,٨ في المائة لتبلغ ٣٤,٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها.

أما قطاع الطاقة، فقد سجل ارتفاعا في صافي الربح بنسبة ٧,١ في المائة على أساس سنوي ليصل إلى ٢٨٣,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٢٦٥٠,٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. ومن بين الشركات الثماني المكونة للقطاع، حققت ست شركات نمواً في أرباحها، فيما سجلت شركة واحدة خسائر، وشهدت شركة أخرى تراجعاً في أرباحها على أساس سنوي. وسجلت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج أعلى صافي ربح على مستوى القطاع بواقع ١٨٧ مليون دولار أمريكي، على الرغم من تراجعه بنسبة ٣,٩ في المائة على أساس سنوي نتيجة انخفاض متوسط الأسعار المحققة للنفط الخام العماني بنسبة ١٦ في المائة. إلا أن إيرادات الشركة حافظت على استقرارها النسبي، إذ بلغت ٧٧٠,٩ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، بدعم من ارتفاع مبيعات الغاز وزيادة التسويات المتعلقة بمبيعات النفط والمكثفات.

من جهة أخرى، سجل قطاع الاستثمار والتمويل نمواً استثنائياً في الأرباح، إذ ارتفع صافي ربحه بأكثر من ٢,٢ ضعف على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول من العام ٢٠٢٥، ليصل إلى ١١٢,٤ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، مقابل ٥٣,٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. وجاء هذا الأداء مدعوماً بصفة رئيسية بالقفزة الهائلة التي سجلتها أرباح شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة، التي ارتفعت بمقدار ٤,٤ ضعف لتصل إلى ٤٢,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٩,٧ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام ٢٠٢٥. كما سجلت شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة ثاني أكبر نمو في الأرباح في الربع الأول من العام ٢٠٢٦، إذ ارتفعت أرباحها إلى ١٠,٩ مليون دولار أمريكي مقابل ٠,٣ مليون دولار أمريكي فقط في الربع الأول من العام ٢٠٢٥.

في إطار التزام البنك بتطوير الكفاءات الوطنية باعتبارها ركيزة أساسية لنموه المستدام

KIB يعيّن عبدالله العسعوسي مديراً عاماً لإدارة الرقابة المالية والتخطيط

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تعيين عبدالله العسعوسي مديراً عاماً لإدارة الرقابة المالية والتخطيط، في خطوة تعكس التزام البنك المستمر بتطوير الكفاءات الوطنية باعتبارها ركيزة أساسية لنموه المستدام، وتمكينها من التقدّم إلى المناصب القيادية.

ويأتي هذا التعيين تتويجاً لمسيرة مهنية متميزة للعسعوسي داخل البنك منذ انضمامه في عام 2015، حيث شغل عدة مناصب قيادية ضمن إدارة الرقابة المالية والتخطيط إلى أن وصل إلى منصبه الحالي، حيث أسهم في تطوير منظومة التقارير المالية وتعزيز كفاءة الأداء المالي ورفع جودة المخرجات المالية. ويتمتّع بخبرة مهنية تتجاوز 20 عاماً في مجالات المحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية.

ويتولّى العسعوسي حالياً الإشراف على أنشطة الرقابة المالية والتخطيط على مستوى البنك، بما يشمل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى جانب قيادته لعدد من المبادرات الاستراتيجية المرتبطة بتعزيز الكفاءة المالية وذلك لدعم الإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية. كما عزّز التواصل مع ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين والمحللين الماليين، وذلك من خلال المؤتمرات التحليلية للنتائج المالية الربع سنوية، في إطار التزام KIB بالشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

عبدالله العسعوسي

وقبل انضمامه إلى KIB، عمل العسعوسي لدى شركة إرنست ويونغ (مكتب العيبان والعصيمي) في الكويت لمدة تقارب 10 سنوات، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجال التدقيق الخارجي لعدد من الشركات والمؤسسات، لا سيما في قطاع الخدمات المالية.

ويحمل العسعوسي درجة البكالوريوس بإدارة الأعمال في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت، كما حصل على عدد من الشهادات المهنية والتنفيذية من مؤسسات تعليمية مرموقة، من بينها برامج متقدمة من جامعتي هارفارد وستانفورد.

وتجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل الاستثمار في تطوير كوادره الوطنية وتعزيز بنيته المؤسسية، من خلال تمكين الكفاءات الشابة وإتاحة الفرص أمامها للتدرّج الوظيفي وتولّي الأدوار القيادية، بما يدعم استدامة أعماله ويعزّز قدرته على مواكبة متغيّرات القطاع المصرفي.

يشكل الخيار الأمثل لأصحاب الطلبات الإسكانية

البنك الأهلي الكويتي يوقع شراكة استراتيجية مع «الكاظمي لتكييف الهواء» ضمن منصة «ABK Build»

محمد القطان: نواصل عقد شراكات إستراتيجية تضع مصلحة العملاء في مقدمة الأولويات لتقديم حلول تمويلية وعروض تتسم بالسهولة والابتكار

«ABK Build» تجربة توفر الوقت والمال لأصحاب الطلبات الإسكانية

لقطة جماعية عاى هامش إعلان الشراكة

توقيع الاتفاقية

وقع البنك الأهلي الكويتي اتفاقية شراكة إستراتيجية مع شركة الكاظمي لتكييف الهواء، ليواصل رحلة ضم المزيد من الشركاء إلى منصة «ABK Build» المبتكرة الأولى من نوعها في القطاع المصرفي في دولة الكويت، من أجل تلبية احتياجات عملائه المقبلين على بناء بيت العمر من التخطيط وحتى التنفيذ عبر منحهم التمويل اللازم والعروض الحصرية والخاصة ضمن دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة في السوق المحلي.

وتم توقيع الاتفاقية بحضور رئيس إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك محمد القطان، ونائب الرئيس التنفيذي في شركة الكاظمي لتكييف الهواء عبدالرزاق الكاظمي، ومجموعة من مسؤولي الطرفين.

وشهدت الفعالية تقديم نبذة عن أبرز مميزات الشراكة وآلية استفادة العملاء من الخصومات والعروض الخاصة.

وبهذه المناسبة قال القطان «تأتي هذه الشراكة انطلاقاً من التزامنا المستمر بتوفير قيمة مضافة لعملائنا وتلبية احتياجاتهم بأفضل الطرق الممكنة، ونحن نسعى من خلال التعاون مع شركة الكاظمي لتكييف الهواء إلى تقديم حلول تمويلية تضمن رضا العميل وتزيد ثقته بمنصة «ABK Build» والتي ترافقه في رحلة بناء بيت العمر الخاصة به وفق أعلى المعايير».

وأضاف أن هذه الخطوة تعكس رؤية البنك في بناء شراكات محلية قوية تساهم في تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز الخدمات التقليدية لتصل إلى دعم نمط حياة العملاء على مختلف المستويات، لافتاً إلى أن هذه الشراكة تكتسب أهمية خاصة وتمثل نموذجاً للتحالفات التي تضع مصلحة العميل في قلب أولوياتها، وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المستهلكين، وتقديم حلول تمويلية تتسم بالسهولة والابتكار.

وشدد القطان على أن أهمية هذه الشراكة تكمن في ثلاثة محاور رئيسية وهي تعزيز القوة الشرائية لعملاء البنك عبر توفير خصومات حصرية وخاصة، ودعم قطاع الأعمال المحلي والشركات الرائدة مما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وترسيخ مفهوم التمويل المسؤول من خلال منح العميل فرصة اقتناء أفضل المنتجات الأساسية بشكل يضمن له الاستدامة المالية دون تحميله التزامات إضافية مرهقة.

واختتم القطان «نحن نؤمن بأن الشراكات الناجحة هي التي تخلق أثراً ملموساً في حياة العملاء، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه اليوم بتوفير الراحة والرفاهية لهم من خلال منصة ABK Build التي نواصل عبرها عقد المزيد من الشراكات لنكون الخيار المثالي في القطاع المصرفي بما يتعلق بالتمويل الإسكاني».

محمد القطان

من جهته، قال الكاظمي «نعتز بهذه الاتفاقية مع البنك الأهلي الكويتي التي تعكس القيم المشتركة بيننا، من أجل تقديم عروض حصرية للعملاء الراغبين في الحصول على أفضل أنظمة التكييف والتبريد في السوق المحلي، وتوفير تجربة استثنائية تبدأ من التمويل وتنتهي بخدمة ما بعد البيع».

واعتبر أن هذا التعاون يبرز أهمية الشراكة بين الشركات في مختلف القطاعات، مما يساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية في دولة الكويت، وتوفير الحلول المناسبة لإرضاء العملاء وتلبية جميع احتياجاتهم.

واختتم الكاظمي «جاهزون لتلبية احتياجات عملاء البنك الأهلي الكويتي وتوفير أحدث وأفضل وحدات التكييف بمختلف أنواعها سواء الوحدات المنفصلة أو التكييف المركزي وغيرها، وتقديم خدمات التصميم الهندسي من خلال تصميم المخططات وتوزيع الهواء بما يتناسب مع المباني والمنازل والفلل، إلى جانب الصيانة والدعم الفني بشكل دوري وإصلاح الأعطال وتوفير قطع الغيار الأصلية بالتعاون مع العديد من العلامات العالمية الرائدة في السوق».

ويأتي ذلك في وقت تتميز فيه منصة «ABK Build» من البنك الأهلي الكويتي بالسهولة والسرعة في خدمة العملاء، عبر منحهم العديد من الخيارات لتوفير أفضل المزايا والمنتجات والحلول، بالتعاون مع نخبة من الشركاء المتخصصين في السوق المحلي، مما يتيح لهم تجربة سلسة ومتكاملة في بناء بيت الأحلام بدءاً من التصميم وحتى التنفيذ.

وسيواصل البنك عقد المزيد من الشراكات في الفترة المقبلة بهدف تطوير منصة «ABK Build» وجذب المزيد من العملاء إلى عائلته المتنامية باستمرار وتلبية احتياجاتهم التمويلية على المدى الطويل.

عبدالرزاق الكاظمي: الاتفاقية تعكس القيم المشتركة بيننا وبين البنك وسنوفر خصومات حصرية وخاصة للعملاء في رحلة بناء منازلهم

تبادل الاتفاقية بين محمد القطان وعبدالرزاق الكاظمي

بورصة الكويت تُصدر تقريرها الخامس للاستدامة

إفصاحُ مؤسسي وفق أعلى المعايير الدولية يُعزز ثقة المستثمرين وينسجم مع المتطلبات التنظيمية الجديدة لهيئة أسواق المال

نورة العبدالكريم

أصدرت بورصة الكويت تقريرها الخامس للاستدامة، موثّقةً أداءها المؤسسي خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025 في محاور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG). يُجسّد هذا الإصدار نهجاً مؤسسياً تراكمياً يمتد على مدى خمس سنوات متواصلة، في ظل تحوّل الإفصاح عن الاستدامة من ممارسة طوعية إلى متطلب تنظيمي ملزم في سوق المال الكويتي.

جاء التقرير متوافقاً مع منظومة متكاملة من الأطر الدولية المعترف بها، تشمل معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) الخاصة بقطاع البورصات وأسواق السلع، والعناصر ذات الصلة من متطلبات مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، إضافة إلى الدليل الإرشادي لإعداد تقارير الاستدامة الصادر عن بورصة الكويت، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يُعزز قابلية المقارنة والمواءمة مع التوجهات العالمية في أسواق المال.

وفي تعليق لها بهذه المناسبة، قالت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم:

«يمثل تقرير الاستدامة الخامس امتداداً طبيعياً لمسيرة بورصة الكويت في تعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة السوق المسؤول، حيث أصبحت الاستدامة عنصراً أساسياً في تقييم الجدارة الاستثمارية وبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصالح. وانطلاقاً من دورنا كبورصة الأوراق المالية الرسمية في دولة الكويت وشركة مدرجة في السوق، نواصل العمل على تطوير منظومة إفصاح أكثر نضجاً، ودعم الشركات المدرجة في الارتقاء بممارسات الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.»

يأتي إصدار التقرير في توقيت بالغ الأهمية، إذ أوجب تعميم هيئة أسواق المال رقم 4 لسنة 2025 على الشركات المدرجة في السوق الأول إعداد تقارير الاستدامة عن عام 2025 والإفصاح عنها على موقع البورصة الإلكتروني قبل نهاية الربع الثاني من عام 2026. وتؤكد بورصة الكويت، بحكم كونها شركة مدرجةً بالتزاماتها المزدوجة كبورصة الأوراق المالية الرسمية وكيان خاضع للتنظيم، امتثالها المبكر لهذا المتطلب وتقديمها نموذجاً يُحتذى به في قطاع الإفصاح المؤسسي.

ويأتي ذلك اتساقاً مع الإصدار المحدث من دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن بورصة الكويت، والذي يوفر إطاراً استرشادياً يساعد الشركات المدرجة على إعداد تقاريرها وفق أفضل الممارسات وبما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة وتلبية توقعات المستثمرين وأصحاب المصالح.

وتعليقاً على ذلك، قالت العبدالكريم:

«يُعدّ إصدار بورصة الكويت لتقارير الاستدامة بصورة منتظمة ومتواصلة دليلاً على استراتيجية إفصاح راسخة، لا تكتفي بالاستجابة للمتطلبات التنظيمية بل تعمل من أجل أن تكون مثلاً يحتذى به في هذا المجال. وينسجم هذا التوجه مع النهج الاستباقي الذي تبنته بورصة الكويت خلال السنوات الماضية، من خلال إصدار تقارير الاستدامة، وتوفير الأطر الإرشادية كدليل تقارير الاستدامة وتحديثه بشكل منتظم، ودعم الشركات المدرجة في تطوير ممارسات الإفصاح، بما يسهم في تعزيز الشفافية وترسيخ ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. «

يسلط تقرير الاستدامة الخامس الضوء على جهود بورصة الكويت في تطوير السوق وتعزيز الابتكار، بما في ذلك مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية للسوق، وتعزيز كفاءة العمليات، ودعم استحداث أدوات ومنتجات مالية تسهم في تعميق السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين. ويأتي ذلك في إطار رؤية أوسع تهدف إلى بناء سوق مال متنوع قادر على مواكبة التحولات العالمية واستيعاب فئات أصول جديدة، بما يعزز تنافسية السوق الكويتي ويرسخ دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

مؤشرات ESG الرئيسية لعام 2025

173+ طناً مخلفات أُزيلت من جون الكويت	**471 طناً** بلاستيك أُعيد تدويره عبر شراكة أمنية
44 مهمة عمليات ميدانية بيئية خلال العام	**1,100+ طالب** مستفيدون من برامج الثقافة المالية
1,972 كجم نفايات تشغيلية مُعالَجة بأسلوب مسؤول	**2017** عام الانضمام لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة

كما يعكس التقرير التزام بورصة الكويت بترسيخ ثقافة السوق المسؤول وتعزيز النمو المستدام، استناداً إلى نهج مؤسسي بدأ منذ انضمامها إلى مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة في عام 2017، وتواصل من خلال إصدار تقارير الاستدامة، وتطوير الأطر الإرشادية، وبناء شراكات استراتيجية تدعم المجتمع والبيئة.

تعزيز الكفاءة التشغيلية وتنمية رأس المال البشري

عززت بورصة الكويت كفاءة مواردها التشغيلية ورسخت ممارسات الإدارة المسؤولة داخل المؤسسة، حيث بلغ إجمالي النفايات التي تمت معالجتها خلال عام 2025 نحو 1972 كيلوغراماً، شملت 472 كيلوغراماً من النفايات البلاستيكية و1500 كيلوغرام من النفايات الورقية التي تمت إعادة تدويرها أو إتلافها بشكل آمن. ويعكس ذلك نهج الشركة في خفض أثرها البيئي التشغيلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وترسيخ ممارسات الاستدامة في بيئة العمل.

وفي الإطار ذاته، استثمرت بورصة الكويت في رأس مالها البشري باعتباره ركيزة أساسية في استدامة الأداء المؤسسي، من خلال برامج تدريبية ومبادرات داخلية تستهدف تطوير الكفاءات القيادية والمهنية، وتعزيز المعرفة التخصصية، ودعم ثقافة المشاركة والتطوير. كما تستمر الشركة بالعمل على بناء بيئة عمل محفزة وقادرة على تمكين الموظفين، بما يعزز كفاءة العمليات الداخلية ويدعم قدرة المؤسسة على مواكبة متطلبات سوق مال أكثر تطوراً واستدامة.

تمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية

واصلت بورصة الكويت دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز الثقافة المالية، وتمكين الشباب، وتنمية المهارات، وترسيخ الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المحلية والدولية، وذلك ضمن جهودها في مجال المسؤولية المجتمعية.

شملت هذه الجهود مواصلة التعاون مع أكاديمية CODED من خلال رعاية واستضافة النسخة الخامسة من برنامج UNICODE، والذي استقطب أكثر من 320 طالباً جامعياً، إضافة إلى إبرام شراكة استراتيجية مع جمعية إنجاز الكويت لدعم وتمكين أكثر من 800 طالب في المرحلة الثانوية والجامعية من خلال برامج تعليمية وتدريبية في الثقافة المالية وريادة الأعمال والمهارات الحياتية.

وتكاملت هذه الجهود مع دعم المبادرات المهنية المتخصصة، من بينها الشراكة مع معهد المحللين الماليين المعتمدين واستضافة ورعاية مسابقة «تحدي أبحاث المحللين الماليين»، إلى جانب تعزيز شراكتها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودعم مبادراتها الإنسانية في المنطقة، بما يعكس نهجاً متكاملاً يجمع بين التعليم، وتمكين الشباب، والعمل الإنساني، وبناء شراكات ذات أثر مستدام.

أثر بيئي ملموس

وعلى الصعيد البيئي، واصلت بورصة الكويت دعم المبادرات الهادفة إلى حماية البيئة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وخفض أثرها البيئي التشغيلي، وذلك من خلال شراكات ومبادرات متعددة تعكس التزامها بترجمة مبادئ الاستدامة إلى أثر عملي قابل للقياس، حيث استمرت الشركة في رعاية مبادرة فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية، الهادفة إلى الحفاظ على جون الكويت باعتباره أحد الأصول الاقتصادية والبيئية الحيوية للدولة.

ومن خلال 44 مهمة ميدانية خلال العام، تمكن الفريق من إزالة أكثر من 173 طناً من المخلفات، شملت 76 طناً من المواد الخطرة عبر 29 مهمة، و7 أطنان من شباك الصيد المهجورة، إضافة إلى انتشال ست سفن وقوارب بلغ إجمالي وزنها 90 طناً، بما يعكس أهمية الشراكات طويلة الأمد في مواجهة التحديات البيئية وترسيخ ممارسات المسؤولية البيئية.

كما استمرت البورصة في شراكتها الاستراتيجية مع شركة أمنية لتجميع البلاستيك ودعم جهود إعادة تدوير البلاستيك وتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري، إلى جانب تنفيذ مبادرات داخلية لترشيد استهلاك الطاقة والمياه وتقليل البصمة الكربونية، حيث نجحت أمنية خلال عام 2025 في إعادة تدوير أكثر من 471 طناً من المخلفات البلاستيكية، بما يعادل نحو 23.6 مليون عبوة بلاستيكية، بما يعكس اتساع نطاق وفاعلية المبادرات البيئية التي تدعمها الشركة.

نمو مستدام، وأثر يمتد

يُشكّل تقرير الاستدامة الخامس امتداداً لاستراتيجية بورصة الكويت للاستدامة، القائمة على ركائز المجتمع والبيئة، والهادفة إلى خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح من خلال مبادرات عملية وشراكات مؤسسية ذات أثر ملموس. كما يعكس التقرير نهج البورصة في مواءمة الإفصاحات مع المعايير الدولية والأولويات الوطنية، بما يلبي تطلعات المستثمرين والجهات التنظيمية وأصحاب المصالح، ويعزز جودة الإفصاح وقابليته للمقارنة.

ومن خلال ما وثقه التقرير من إنجازات ومؤشرات خلال عام 2025، تؤكد بورصة الكويت أن الاستدامة أصبحت جزءاً راسخاً من منظومة عملها المؤسسي، وعنصراً أساسياً في تعزيز كفاءة عملياتها، وتطوير رأس مالها البشري، وتوسيع أثرها المجتمعي والبيئي. كما تؤكد أن الشفافية في عرض ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية تمثل عاملاً محورياً في بناء الثقة وترسيخ المصداقية، وأصلاً استراتيجياً لأي مؤسسة تسعى إلى تحقيق نجاح مستدام على المدى الطويل.

الاقتصادية 21
ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

عن إصدارات الصكوك في 2025

مجموعة بيت التمويل الكويتى تفوز بـ7 جوائز مرموقة من «إيميا فاينانس»

حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي 7 جوائز مرموقة من مجموعة «إيميا فاينانس» (EMEA Finance) لعام 2025، تتعلق بإنجازات ونجاحات البنك في مجال الصكوك.

والجوائز هي: أفضل مصدّر إسلامي للصكوك، وأفضل شركة للصكوك لـ«بيتك كابيتال»، وأفضل مؤسسة مالية إسلامية لإصدار الصكوك، حيث تؤكد الجوائز تفوق المجموعة وريادتها في صناعة التمويل الإسلامي، ودورها في طرح المنتجات المبتكرة والخدمات المصرفية عالية القيمة وعالمية المستوى.

بالإضافة إلى ذلك، فازت المجموعة بجوائز أفضل صفقات صكوك كالتالي:

أفضل الصكوك في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (إصدار قطر بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي على شريحتين، بما في ذلك شريحة صكوك بقيمة 3 مليارات دولار لأجل 10 سنوات)

أفضل صكوك للشركات (إصدار «تورك تيليكوم» الأول بقيمة 600 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات)

أفضل صكوك supranational Sukuk للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات (Reg S) وغير مضمون بأصول.

أفضل صكوك سيادية (إصدار مملكة البحرين بقيمة 1.75 مليار دولار أمريكي بصيغة هجينة (الإجارة والمرابحة) لأجل 8 سنوات.

وتعد جوائز «إيميا فاينانس» من أهم الجوائز في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط، التي تكرم المؤسسات المصرفية بناء على أدائها المالي والابتكار، وجودة خدماتها، واستراتيجية أعمالها.

وتعليقاً على الجوائز، قال رئيس الخزانة – الكويت في بيت التمويل الكويتي، أحمد عيسى السميط، إن الجوائز التي حصلت عليها المجموعة تؤكد السجل الحافل بالإنجازات والكفاءة العالية التي مكنّتها من لعب دور بارز في تطوير سوق الصكوك اقليميا وعالميا، حيث تسّخر كافة إمكاناتها لتطوير الابتكار في صناعة التمويل الإسلامي، والتأثير إيجاباً في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة، وهو ما انعكس في التحول نحو دعم الاستدامة من خلال إصدارات الصكوك الخضراء.

وأضاف السميط: في عام 2025 نجح قطاع الخزانة والمؤسسات المالية لمجموعة بيت التمويل الكويتي في إصدار صكوك مضاربة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة 850 مليون دولار أمريكي، في صفقة شهدت إقبالاً استثنائياً من المستثمرين، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب 1.7 مليار دولار، أي ما يعادل ضعفي الحجم المستهدف، وبعائد سنوي 6.25%. ويُعد هذا الإصدار الأكبر من نوعه في الكويت من حيث الحجم.

وقال أن تميز بيت التمويل الكويتي في إصدار الصكوك يعكس الثقة الكبيرة التي يحظى بها من قبل المستثمرين الإقليميين والدوليين، ويؤكد قوة المركز المالي للبنك ومتانة تصنيفه الائتماني، بالإضافة إلى كفاءة عملياته وما حققه من تميز وموثوقية باعتباره أكبر بنك في الكويت والقطاع الخاص من حيث القيمة السوقية والربحية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «بيتك كابيتال» عبدالله سليمان الحدّاد، استمرار جهود الشركة في قيادة ترتيب واصدار الصكوك للشركات والحكومات والمؤسسات المالية بما يخدم شرائح عملائها من المستثمرين ويعزز ريادتها في هذا المجال المهم، مشيرا إلى ان الشركة شاركت ورتبت معظم أكبر واهم صفقات الصكوك التي تم تنفيذها خلال العام الماضي 2025.

واعتبر الحدّاد هذه الجوائز حافزا لمزيد من التقدم والتطوير، مشيرا إلى أن استمرار التقييم الايجابي من المتابعين للأسواق على مدى سنوات متتالية يؤكد سلامة توجهات الشركة، وتراكم عناصر النجاح والتميز فيما تقوم به من أعمال.

وأضاف: تعمل «بيتك كابيتال» كمدير إصدار نشط في مجال الصكوك، حيث اضطلعت خلال السنوات القليلة الماضية بدور المنسق الرئيسي لمعظم إصدارات الصكوك التي تم ترتيبها. كما شاركت كمنسق رئيسي أو مدير اكتتاب في عدد كبير من الصفقات لصالح بنوك تنموية وتجارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم.

وأكد الحدّاد أن الشركة تمتلك خبرات وكفاءات وقدرات متقدمة في قطاع الصكوك، ما يعزز استدامة دورها ويوسّع حضورها كمؤسسة رائدة وعلامة تجارية موثوقة. وباتت اليوم الوجهة الأولى المفضلة للراغبين في إصدار الصكوك أو الاستثمار فيها.

من جهتها، قالت «إيميا فاينانس» إن التصنيفات التي تتمتع بها مجموعة بيت التمويل الكويتي تدعم قدرتها على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، نتيجة الخبرة الطويلة في سوق الصكوك وريادتها وإسهاماتها في تطويرهذا الجانب المزدهر من صناعة التمويل الإسلامي.

يشار إلى أن مجلة «إيميا فاينانس» (EMEA Finance) هي مجلة مالية دولية مقرها العاصمة البريطانية لندن، متخصصة في تغطية التطورات المالية والمصرفية في أسواق أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. تغطي المجلة قطاعات متعددة مثل الصيرفة الإسلامية، وإصدارات الصكوك، وأسواق رأس المال.

أحمد عيسى السميط:

- السميط: تأكيد على دور بارز ومتزايد للمجموعة في تطوير سوق الصكوك

عبدالله سليمان الحدّاد:

- «بيتك كابيتال» رسخت منتج الصكوك فى الأسواق المالية العالمية

Ooredoo الكويت تؤكد التزامها بالاستدامة عبر التكنولوجيا والابتكار في اليوم العالمي للبيئة

بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، أكدت شركة Ooredoo الكويت، الرائدة في مجال الاتصالات المتكاملة والحلول الرقمية المبتكرة، مواصلة التزامها الراسخ بمسيرتها نحو الاستدامة، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتها المؤسسية، وذلك من خلال تحويل رؤيتها إلى مبادرات ومشاريع ملموسة توظّف أحدث التقنيات الرقمية والابتكارات التكنولوجية لإحداث أثر إيجابي على البيئة، وبناء مجتمع قادر على قيادة المستقبل الرقمي، بما يسهم في دعم اقتصاد مستدام للدولة، ويتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035.

وتتبنّى الشركة رؤية شاملة للاستدامة ترتكز على مجموعة من المحاور الرئيسية التي تدعم حماية البيئة وتنمية المجتمع، انطلاقاً من إيمانها بأن التنمية المستدامة الحقيقية تقوم على تحقيق التوازن بين تمكين المواطن الكويتي، وتعزيز الوعي المجتمعي بالممارسات البيئية المسؤولة، سواء داخل بيئة العمل أو على مستوى المجتمع ككل.

وفي إطار التزامها المستمر بالحفاظ على البيئة والحد من آثار التغير المناخي، تواصل الشركة استثمارها في التقنيات الحديثة والحلول الرقمية المتقدمة التي تسهم في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل البصمة الكربونية لعملياتها، إيماناً بدورها المحوري في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا لدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، وتوظيف التقنيات الذكية لخفض استهلاك الموارد وتحسين الكفاءة التشغيلية على مختلف المستويات.

وفي هذا السياق، أكدت نوف مساعد المشعان، المدير التنفيذي للاستراتيجية والشؤون المؤسسية في Ooredoo الكويت، أن التطور الرقمي وتقنيات التكنولوجيا الحديثة باتت اليوم من أبرز المحركات لتحقيق الاستدامة في مختلف المجالات، مشيرةً إلى أن شركات الاتصالات وعلى رأسها شركة Ooredoo الكويت لم تعد مجرد مزوّد لخدمات الاتصال، بل أصبحت مؤسسات تنموية متكاملة تدعم جهود الدولة والقطاع الخاص في الإدارة الذكية للموارد، وتسهم في تطوير مشاريع المدن الذكية، وتعزز كفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، بما ينعكس إيجاباً على البيئة والمجتمع والاقتصاد الوطني، نحو مستقبل يتجاوز حدود الاتصالات التقليدية ويصنع الاستدامة.

الاستدامة البيئية

تعتمد Ooredoo الكويت على تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تستفيد من أحدث تقنيات الشبكات الذكية والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، بما يتيح مراقبة أداء الشبكات بشكل مستمر وتحسين استهلاك الطاقة بكفاءة أعلى. وتسهم هذه التقنيات في إدارة حركة البيانات بفاعلية أكبر، وتوجيه الموارد التشغيلية وفقاً للطلب الفعلي، الأمر الذي يحدّ من الهدر ويرفع مستويات الكفاءة البيئية.

وفي السياق ذاته، تواصل الشركة الاستثمار في تقنيات الجيل الخامس المتطورة، التي تتيح نقل كميات أكبر من البيانات بكفاءة أعلى مقارنة بالأجيال السابقة، بما ينعكس إيجاباً على استهلاك الطاقة لكل وحدة بيانات يتم تمريرها عبر الشبكة. كما تعمل Ooredoo باستمرار على تحديث بنيتها التحتية وتبني أحدث المعدات والحلول التقنية المصممة لخفض استهلاك الكهرباء وتعزيز الاعتماد على أنظمة أكثر كفاءة واستدامة.

وتولي الشركة اهتماماً متزايداً بتعزيز الاعتماد على حلول الطاقة النظيفة والمتجددة، من خلال دراسة وتقييم الفرص المتاحة لزيادة استخدامها ضمن مرافقها ومنشآتها التقنية، بما يتماشى مع أهدافها طويلة الأمد في خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية.

وفي هذا السياق، أكدت المشعان أن Ooredoo الكويت تدرك أن التحول الرقمي بات أحد أهم أدوات حماية البيئة، إذ تسهم الخدمات الرقمية في تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، والحد من الحاجة إلى التنقل والسفر لإنجاز الخدمات، فضلاً عن تمكين الشركات والمؤسسات من اعتماد نماذج عمل أكثر كفاءة واستدامة. وأضافت المشعان أن توفير حلول اتصال متطورة وخدمات رقمية مبتكرة يساهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من تبني ممارسات أكثر مراعاة للبيئة.

كما تواصل الشركة تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري من خلال تشجيع الإدارة المسؤولة للأجهزة والمعدات الإلكترونية، ودعم المبادرات المرتبطة بإعادة التدوير والحد من النفايات الإلكترونية، بما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترسيخ ثقافة الاستهلاك المسؤول.

وتنسجم هذه الجهود مع رؤية الشركة الرامية إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري على المدى البعيد، عبر الجمع بين الابتكار الرقمي والكفاءة التشغيلية والمسؤولية البيئية، بما يضمن تقديم خدمات عالمية المستوى مع الإسهام في حماية البيئة للأجيال القادمة.

كما تشمل هذه الجهود توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة المتقدمة في إدارة الشبكات، حيث تتيح هذه الحلول مراقبة الأداء وتحليل حركة البيانات وتوزيع الموارد بشكل ديناميكي وأكثر كفاءة، إلى جانب تفعيل قدرات الإدارة الذاتية للشبكات وخصائص ترشيد الطاقة الآلي، بما يسهم في تحسين استهلاك الموارد ومعالجة الأعطال بشكل استباقي، ويرفع من كفاءة الأداء التشغيلي والاستدامة البيئية في آن واحد.

وفي إطار جهودها التشغيلية، واصلت الشركة الاستثمار في حلول الاتصالات المعتمدة على الطاقة الشمسية، من خلال تشغيل عدد من مواقعها في المناطق النائية باستخدام أنظمة هجينة تعتمد جزئياً على الطاقة المتجددة، بما يقلل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ويخفض الأثر البيئي مع ضمان استمرارية الخدمات وموثوقيتها.

كما تواصل Ooredoo الكويت تطوير بنيتها التحتية الرقمية عبر توسيع شبكات الجيل الخامس والجيل الخامس المتقدم، ونقل أكثر من نصف حركة البيانات إلى هذه الشبكات عالية الكفاءة، إلى جانب استبدال التقنيات القديمة الأقل كفاءة. ويشكّل إيقاف خدمات الجيل الثالث وإعادة توظيف موارده وترداته خطوة استراتيجية نحو بناء شبكة أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، وتعظيم الاستفادة من الطيف الترددي، وتعزيز جاهزية البنية التحتية لمتطلبات المستقبل الرقمي المتسارع.

ولا يقتصر أثر التكنولوجيا على تحسين كفاءة عمليات Ooredoo الداخلية فحسب، بل يمتد إلى تمكين مختلف القطاعات من تبني ممارسات أكثر استدامة من خلال حلول إنترنت الأشياء وتقنيات NB-IoT المتطورة التي تدعم الإدارة الذكية للموارد والمرافق والخدمات الحيوية. وقد مكنت هذه الحلول المؤسسات من تطوير تطبيقات متقدمة لإدارة عدادات المياه وأنظمة إدارة مواقف السيارات الذكية وغيرها من الخدمات، بما يسهم في تحسين استهلاك الموارد، والحد من الهدر، ورفع كفاءة التشغيل، وتعزيز كفاءة المرافق والخدمات العامة، ودعم توجهات المدن الذكية والتنمية المستدامة.

وتنسجم هذه الممارسات مع رؤية Ooredoo الكويت الرامية إلى ترسيخ ثقافة الاستدامة في مختلف جوانب أعمالها، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن تحقيق أثر بيئي إيجابي لا يعتمد فقط على المشاريع الكبرى، بل أيضاً على القرارات اليومية والممارسات التشغيلية المسؤولة التي تسهم بشكل تراكمي في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

وتؤكد الشركة في ختام هذا السياق أن الاستدامة لم تعد مقتصرة على خفض الانبعاثات أو ترشيد استهلاك الموارد، بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالابتكار الرقمي والتكنولوجيا الذكية، باعتبارهما من أهم الأدوات لبناء مستقبل أكثر استدامة للأفراد والمجتمعات والنمو المستدام. ومع استمرار الاستثمار في الابتكار والبنية التحتية الرقمية والطاقات الوطنية، تواصل Ooredoo الكويت التزامها ببناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة لدولة الكويت والأجيال القادمة.

نوف المشعان:

شبكات الاتصالات الحديثة أصبحت محركاً رئيسياً للاستدامة

نحو مستقبل يتجاوز حدود الاتصالات التقليدية ويصنع الاستدامة

نواصل تجسيد التزامنا بالاستدامة البيئية من خلال مبادرات ومشاريع ملموسة تحدث أثرا إيجابيا ومستداما

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين

إيمانـاً بأهمية المشـاركة وإبداء الرأي مـن أصحاب المصلحة، وتوسـيعاً لرقعة التعبير، وإسـهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهـات النظـر حـول القضايا والملفـات الجوهريـة التي تصب فـي المصلحة العامة، وتبـرز التحديات والمشـاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسـلط الضوء علـى القضايا ذات الاهتمـام والأولوية بالنسـبة للمسـتثمرين والمهتمين عموماً، تطـرح "الاقتصادية" اسـتبياناً شـهرياً مكملاً للجهـود، وموجه لجميع المسـتثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومسـاهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصـوات المهتمين للمعنييـن، نطرح في اسـتبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف " كشـف المتلاعبين بالأسـماء كجزء من الـردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التسـاؤل مسـتحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويـت مركـز مالي متميز يتسـم بالشـفافية وريادة، وسـؤال اسـتبيان يونيـو يأتي عن كشـف أسـماء المخالفيـن والجزاءات الواقعـة وأنواع المخالفات والتلاعبات فـي إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

السؤال

هل تؤيد كشف أسماء مرتكبي المخالفات والمتلاعبين في البورصة بالتفاصيل؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على ( ) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

24 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

370 مليار دولار خسارة بتكوين في أسبوع

سجلت سوق العملات المشفرة واحدة من أسوأ موجات التراجع منذ بداية العام، إذ انخفضت القيمة السوقية الإجمالية من 2.48 تريليون دولار في 30 مايو إلى 2.11 تريليون دولار في 6 يونيو ، لتفقد قرابة 370 مليار دولار من قيمتها خلال أسبوع، بنسبة تراجع تقارب 15%.

ويمتد هذا التراجع إلى نطاق أوسع، إذ فقدت السوق نحو 590 مليار دولار من قيمتها خلال شهر، بعدما انخفضت القيمة السوقية الإجمالية من 2.70 تريليون دولار في أوائل مايو/أيار إلى المستويات الحالية، ما يعكس استمرار موجة البيع التي تضغط على الأصول الرقمية منذ أسابيع.

وتزامن هذا التراجع مع ارتفاع أحجام التداول اليومية إلى نحو 152.59 مليار دولار، ما يعكس زيادة وتيرة عمليات البيع والخروج من السوق، وسط موجة عزوف واضحة عن الأصول عالية المخاطر. كما تراجعت معنويات المستثمرين بشكل حاد، إذ هبط مؤشر الخوف والطمع إلى 13 نقطة ضمن منطقة "الخوف الشديد".

فقدان الزخم وتراجع التدفقات المؤسسية

تعكس تحركات السوق الحالية تغيرًا ملحوظًا في سلوك المستثمرين بعد موجة الصعود القوية التي شهدتها العملات المشفرة خلال النصف الثاني من عام 2025.

وعلى الرغم من تجاوز بيتكوين مستوى 125 ألف دولار بنهاية العام الماضي، فقد دخلت السوق مرحلة تصحيح حادة مدفوعة بتراجع الطلب الاستثماري وارتفاع مستويات جني الأرباح، إضافة إلى انتقال جزء من السيولة نحو قطاعات أخرى أكثر جذبًا للمستثمرين، مثل شركات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والطروحات العامة الأولية المرتقبة.

كما تعرضت المعنويات لضغوط إضافية عقب إعلان شركة Strategy التابعة لمايكل سايلور بيع كمية محدودة من بيتكوين، في خطوة حملت أهمية رمزية رغم استمرار الشركة كمشترٍ رئيسي للعملة المشفرة.

وفي الوقت نفسه، سجلت صناديق المؤشرات المتداولة للعملات المشفرة (Crypto ETFs) صافي تدفقات خارجة بنحو 340 مليون دولار، ما يعكس تراجع الطلب المؤسسي الذي شكّل أحد أهم محركات الصعود خلال الأشهر الماضية.

ورغم احتفاظ بيتكوين بهيمنتها على السوق عند 58.3% من إجمالي القيمة السوقية، فإنها بدأت تفقد جزءًا من مكانتها كأصل استثماري مستقل، مع ارتفاع ارتباطها بحركة أسواق الأسهم العالمية، في وقت تتزايد فيه المنافسة من العملات المستقرة وغيرها من الأصول الرقمية داخل المنظومة المشفرة.

كذلك يواصل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي اتباع سياسة نقدية متشددة في ظل استمرار الضغوط التضخمية وقوة سوق العمل، ما يقلص توقعات خفض أسعار الفائدة خلال 2026. في الوقت الذي يستمر فيه سحب البنك المركزي السيولة من الأسواق عبر برنامج التشديد الكمي، وهو ما يضغط على الأصول عالية المخاطر، بما فيها العملات المشفرة، ويزيد جاذبية أدوات الدخل الثابت والسندات الحكومية للمستثمرين.

وفي هذا السياق، ارتفعت قيمة سندات الخزانة الأميركية المُرمَّزة (Tokenized Treasuries) إلى مستويات قياسية، ما يعكس توجه جزء من المستثمرين نحو الأصول ذات العوائد الأكثر استقرارًا مقارنة بالعملات المشفرة. كما أسهمت التوترات الجيوسياسية العالمية في زيادة الإقبال على الملاذات الآمنة وتقليص شهية المخاطرة في الأسواق.

وتراجعت بيتكوين بنحو 16.71% خلال أسبوع، فيما بلغت خسائرها الشهرية نحو 25.3%، لتتراجع من مستويات تجاوزت 81 ألف دولار مطلع مايو/أيار إلى ما يقارب 61 ألف دولار حاليًا.

ورغم الضغوط البيعية، حافظت العملة الأكبر على موقعها المهيمن داخل السوق، مستفيدة من توجه المستثمرين نحو الأصول الرقمية الأكبر والأكثر سيولة خلال فترات التقلبات الحادة.

25
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 675 • الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

بيانات الوظائف الأمريكية تعصف بالمعادن...
الفضة تهبط 10% أسبوعيًا والذهب يفقد 4%

شهدت أسواق المعادن النفيسة والصناعية موجة تراجعات حادة وخسائر جماعية بنهاية تداولات الأسبوع، مدفوعة ببيانات الوظائف الأمريكية التي جاءت أقوى من المتوقع، ما عزز رهانات الأسواق على إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، أو المضي نحو تشديد إضافي للسياسة النقدية.

خسائر جماعية

وعلى أساس أسبوعي، تكبدت المعادن خسائر واسعة النطاق، إذ تراجع الذهب بنحو 4.5% خلال الأسبوع المنتهي في 5 يونيو/حزيران، ليسجل أسوأ أداء أسبوعي له منذ أشهر. كما فقد المعدن الأصفر أكثر من 100 دولار في جلسة الجمعة وحدها، متأثرًا بارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية وصعود الدولار إلى أعلى مستوياته في أسابيع.

وسجلت الفضة خسائر أسبوعية 9.7%، لتكون المتضرر الأكبر بين المعادن الرئيسية. وجاءت الضغوط نتيجة طبيعتها المزدوجة كأصل استثماري ومعدن صناعي، ما جعلها أكثر حساسية لتوقعات الفائدة المرتفعة ومخاوف تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وفي المعادن الصناعية، انخفض النحاس بنسبة 4.2% خلال الأسبوع، متأثرًا بعمليات جني أرباح واسعة وتصحيح هبوطي بعد تسجيله مستويات قياسية تاريخية في بورصة نيويورك مطلع الأسبوع.

كما أنهى البلاتين الأسبوع على خسارة إجمالية بلغت نحو 7.8%، بعدما تعرض لضغوط قوية في جلسة الإغلاق التي شهدت هبوطه بأكثر من 6%، وسط مخاوف بشأن تباطؤ الطلب من قطاعات السيارات والهيدروجين والتكنولوجيا.

أما البلاديوم، فواصل أداءه الضعيف وسجل خسائر أسبوعية بنحو 10.2%، مع تزايد التشاؤم بشأن آفاق قطاع التصنيع العالمي واستمرار توقعات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وجاءت هذه التحركات بعد صدور تقرير الوظائف غير الزراعية الأمريكي، الذي أظهر إضافة الاقتصاد الأمريكي 172 ألف وظيفة خلال مايو/أيار، مقابل توقعات كانت تشير إلى نحو 85 ألف وظيفة فقط، ما عزز ثقة المستثمرين في متانة الاقتصاد الأمريكي وقلّص احتمالات خفض الفائدة في الأجل القريب.

وبعد صدور هذه البيانات قضت الخسائر الحادة التي شهدتها جلسة الجمعة، والتي تراوحت بين 3% و8% للمعادن الرئيسية، على جميع المكاسب المحدودة التي تحققت خلال النصف الأول من الأسبوع، ودفعت الأداء الأسبوعي لكافة المعادن النفيسة والصناعية إلى المنطقة السلبية، في واحدة من أسوأ موجات التراجع الجماعي التي شهدها القطاع خلال الأشهر الأخيرة.

وتستند نسب التراجع الأسبوعية إلى مقارنة أسعار الإغلاق المسجلة بنهاية تعاملات الجمعة 5 يونيو/حزيران مع مستوياتها عند بداية تداولات الأسبوع، وذلك باعتبار أن أسواق المعادن العالمية تكون مغلقة خلال عطلة نهاية الأسبوع

توقعات أسعار المعادن

ورغم التراجعات الأخيرة، لا تزال أسعار الذهب والفضة تسجل مكاسب قوية على أساس سنوي، بعد موجة صعود قياسية استمرت خلال أواخر عام 2025 وأوائل عام 2026.

ودعمت هذه المكاسب عوامل عدة، من بينها خفض الفائدة، والتوترات الدولية، والرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب، فضلًا عن تنامي الطلب على المعادن من قطاع التكنولوجيا. إلا أن الأسعار تراجعت بشكل حاد في أواخر يناير/كانون الثاني بعد اختيار ترامب لكيفن وارش لرئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إذ اعتبره المستثمرون أقل ميلًا إلى خفض الفائدة مقارنة بمرشحين آخرين.

كما تعرضت المعادن النفيسة لضغوط إضافية خلال الحرب الإيرانية، حيث تميل أسعار الذهب والفضة إلى التحرك عكسيًا مع أسعار النفط، التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا طوال فترة الصراع.

وتوقع البنك الدولي ارتفاع أسعار المعادن والمواد الخام العالمية بنسبة 17% خلال عام 2026، مدعومة بقوة الطلب الصناعي وشح الإمدادات، فيما يُنتظر أن تقفز أسعار المعادن النفيسة بنسبة 42% لتسجل مستويات قياسية. كما رجح البنك استمرار الضغوط على أسواق المعادن الأساسية، خاصة الألمنيوم والنحاس، في ظل التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومخاوف تعطل الإمدادات.

ويقول البنك في تقرير نشره منتصف الأسبوع الماضي إن مؤشر أسعار المعادن والمواد الخام ارتفع بنسبة 13% في الربع الأول من عام 2026 وواصل مكاسبه في أبريل، مدفوعاً بتزايد المخاوف بشأن الإمدادات المرتبطة بالهجمات الإسرائيلية والأمريكية على إيران والتي أدت إلى اندلاع الصراع في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.

"كان تأثير الصراع واضحًا بشكل خاص بالنسبة للألمنيوم، نظرًا للدور الرئيسي للمنطقة في الإمدادات العالمية، حيث من المتوقع أن ترتفع الأسعار بنحو 22%في عام 2026"، كما كتب البنك الدولي، مشيرًا أيضًا إلى "مكاسب قوية" في سعر النحاس.

وأظهر أحدث تقرير ربع سنوي لمجلس الذهب العالمي أن مشتريات البنوك المركزية من الذهب بلغت 243.7 طنًا متريًا خلال الربع الأول من عام 2026، بزيادة قدرها 3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وفي المقابل، شهدت صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب تباطؤًا في التدفقات الاستثمارية، حيث تراجعت التدفقات الداخلة إلى 62 طنًا خلال الربع الأول، بانخفاض نسبته 73% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وبشكل عام، انخفض إجمالي الطلب العالمي على الذهب بنسبة 9% خلال الربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 1195.9 طنًا، مقابل 1315.6 طنًا في الفترة ذاتها من العام الماضي.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
الأحد 21 من ذى الحجة 1447 • 7 يونيو 2026 م • رقم العدد 675

سبيس إكس تفتح باب الاستثمار للأفراد: كيف تشارك في الاكتتاب ولماذا ينطوي على مخاطر؟

مـن المتوقـع أن يتيح الطرح العـام الأولي المرتقب لشـركة سبيس إكس فرصة استثمارية أكبر من المعتاد أمام المستثمرين الأفـراد، إلا أن بعض المحللين حذروا من أن الاسـتثمار المبكر في شـركة الطيران والفضاء التابعة للملياردير إيلون ماسك قد ينطوي على مستويات مرتفعة من المخاطر.

وأبلغت سـبيس إكس هيئـة الأوراق الماليـة والبورصـات الأمريكية عزمها طرح 555.6 مليون سـهم بسـعر 135 دولارًا للسهم، مستهدفة جمع مبلغ قياسي يبلغ 75 مليار دولار. كما تشـير التقاريـر إلى أن الشـركة تدرس تخصيص مـا يصل إلى 30% من الأسهم المطروحة للمستثمرين الأفراد.

ومن شـأن هذا الطـرح أن يرفع قيمة سـبيس إكس إلى نحو 1.77 تريليون دولار، متجاوزةً التقييم القياسـي الذي سـجلته أرامكـو السـعودية والبالغ 1.7 تريليـون دولار عند طرحها في عـام 2019. ومن المتوقع أن يبدأ تداول السـهم في 12 يونيو/حزيران.

وبحسـب سـبيس إكس، سـيُحدد السـعر النهائي للطرح في 11 يونيو/حزيـران، وقـد يتغيـر وفقًـا لمسـتويات الطلب من المستثمرين وظروف السوق الأخرى.

سباق منصات الوساطة على اكتتاب سبيس إكس

أوضحت سـبيس إكس، فـي ملفها المقدم إلـى هيئة الأوراق الماليـة والبورصـات الأمريكيـة، أن الأسـهم المخصصـة للمسـتثمرين الأفراد سـتكون متاحـة عبر منصـات Charles Schwab، وFidelity، وRobinhood، وSoFi Technologies، و E*Trade التابعة لمورغان ستانلي.

وكانت فيديليتي تشـترط في السابق حدًا أدنى قدره 100 ألف دولار في حسـابات الوساطة للمشـاركة في الاكتتابات العامة الأولية، لكنها خفضت هذا الحد إلى ألفي دولار فقط. وأشـارت الشركة إلى أن الطلب على الطرح سيكون على الأرجح "كبيرًا"، موضحة أن العملاء يمكنهم إبداء رغبتهم في شـراء سهم واحد كحد أدنى، وحتى مليون سهم كحد أقصى.

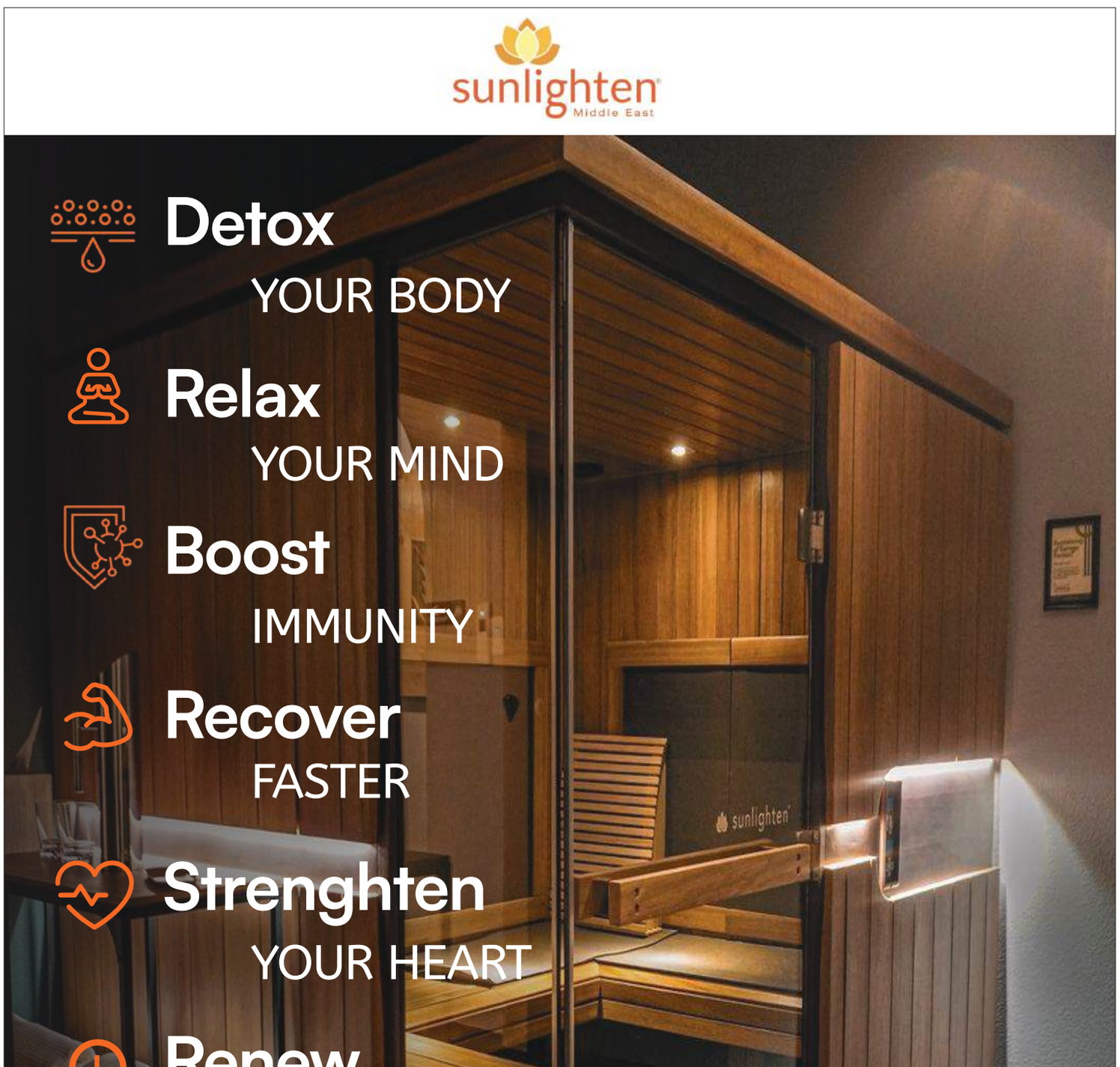

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى www.aleqtisadyah.com
رئيس التحرير هشام الفهد
نستقبل الأخبار على البريد التالى editor@aleqtisadyah.com
للتواصل news@aleqtisadyah.com 50300624
مدير التسويق والإعلان حازم حيدر
@aleqtisadyahkw
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf